تحولات الاقتصاد المصري

"ملاحظات أولية"

وحدة الدراسات
مركز الدراسات الاشتراكية
١٩٩٩

- اسم الكتاب: تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية
- بقلم: وحدة الدراسات
- تصميم الغلاف:
- الناشر: مركز الدراسات الاشتراكية
- الطبعة الأولى: ١٩٩٩
- رقم الإيداع بدار الكتب: ١٠٥٦٥/ ١٩٩٩

إن الإصلاحات الاقتصادية التي تجري اليوم في مصر سيكون لها تأثيرات مصيرية على مجرى الصراع الطبقي، ولذلك فإن فهم طبيعة هذه الإصلاحات وأسبابها ونتائجها هي شروط أساسية لفهم التطورات في الصراع الطبقي الجارية والآتية. سنحاول في هذا المقال تتبع التحولات الاقتصادية منذ نظام رأسمالية الدولة والذي أنشئ في الخمسينات والستينات مرورا بأزمة ذلك النظام منذ منتصف الستينات والدخول في سياسية الانفتاح وتفاقم الأزمة في الثمانينات. وكل ذلك فقط كمقدمات ضرورية لفهم الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات.

لن يقدم هذا المقال تحليلا تفصيليا لطبيعة وتطور نظام رأسمالية الدولة في مصر، فهذا موضوع يحتاج إلى تناول مستقل في عدد من المقالات القادمة، ولكن المقال الحالي سيحاول شرح الإصلاحات الحالية من خلال فهم أزمات النظام القديم وفهم التحولات الجارية ونتائجها الاقتصادية والسياسية. ولكن قبل أن نبدأ في ذلك علينا الدخول بشكل مختصر في بعض المسائل المنهجية المتعلقة بفهم وتحليل الاقتصاد المصري وتحولاته.

يعتبر الكثيرون أن التحولات الجارية الآن في الاقتصاد المصري تمثل انتصارا لليمين الذي يتبنى سياسة الأسواق الحرة والاندماج في الاقتصاد العالمي على اليسار الذي يتبنى سياسة سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والتنمية الوطنية المستقلة. وهذا الانتصار يعتبر انتصارا على المستوى العالمي وليس فقط المستوى المحلي، فكل الدول التي كانت حتى الستينات والسبعينات تتبنى التنمية الوطنية المستقلة بقيادة الدولة أصبحت اليوم تتبنى سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة.

وكان الأساس النظري الذي يستند عليه اليسار هو أطروحة مدرسة التبعية.

وتطرح مدرسة التبعية أن الارتباط بالسوق العالمي يزيد من تخلف البلدان النامية فهناك عملية نهب تتم بين المراكز الرأسمالية المتقدمة الصناعية وبين الأطراف المتخلفة. أما الدول النامية فتتنافس على إنتاج السلع الزراعية والمواد الخام، وهذا يجعل التبادل بين المراكز المتقدمة والأطراف المتخلفة تبادلا غير متكافئ، فالمراكز تقوم ببيع سلعها للدول النامية بأسعار باهظة، في حين تضطر الدول النامية (الأطراف) إلى بيع سلعها بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى تحول الفائض الاقتصادي من الأطراف إلى المراكز، وبالتالي حرمان الدول النامية من استثمار الفائض في التنمية الصناعية.

ويطرح منظرو هذه المدرسة أنه طالما ظلت العلاقة الغير متكافئة بين المراكز والأطراف لن تستطيع الدول النامية الخروج من تخلفها والشروع في برنامج تنموي صناعي، والحل بالنسبة لهؤلاء هو فك الارتباط مع السوق العالمي من خلال سياسة إحلال الواردات، بمعنى أن يصبح الاقتصاد المحلي صورة مصغرة من الاقتصاد العالمي يتم فيه إنتاج كامل احتياجات الاقتصاد من السلع الاستهلاكية إلى السلع الإنتاجية ومستلزمات وأدوات الإنتاج، (من الإبرة إلى الصاروخ).

والتنمية الوطنية المستقلة التي دعا لها منظرو التبعية تستلزم سيطرة الدولة على الاقتصاد، فتطوير الصناعة والزراعة يستدعي استثمارات ضخمة ويستدعي أيضا تخطيطا مركزيا يتم على أساسه التحويل الواعي للاقتصاد في اتجاه التنمية المستقلة.

وقد واجهت نظرية التبعية ومعها اليسار التقليدي تحديين أساسيين منذ السبعينات، الأول هو أن البلدان المتبعة لنموذج سيطرة الدولة على التنمية الاقتصادية بدأت تدخل في أزمات حادة منذ السبعينات، ففي آسيا واجه الاقتصاد الصيني المسيطر عليه تماما من قبل الدولة أزمة ركود حادة اضطرت النظام للبحث عن بدائل. وفي الهند أيضا، حيث الخطط الخمسية والتخطيط المركزي، دخل اقتصادها في تدهور سريع استلزم البحث عن سياسات اقتصادية جديدة، وفي أمريكا اللاتينية، موطن استراتيجية إحلال الواردات، أدى الركود الاقتصادي إلى تقلبات وأزمات حادة اقتصادية وسياسية، وفي أفريقيا لم تعد أنظمة رأسمالية الدولة

قادرة على إخراج بلدانها من دائرة التخلف والفقر، وفي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق فقدت الأنظمة دينامية النمو التي كانت موجودة في الخمسينات والستينات ودخلت اقتصاديات هذه الدول أيضا في حالة ركود دائم. أي أن كل نماذج سيطرة الدولة على الاقتصاد وسياسات إحلال الواردات تهاوت واحدة تلو الأخرى.

أما التحدي الثاني الذي واجهته مدرسة التبعية هو أن عددا من البلدان التي كانت تتبنى نموذج السوق بدأت تشهد نموا اقتصاديا غير مسبوق. ففي آسيا شهدت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة نموا اقتصاديا سريعا تعدى ما شهده الاتحاد السوفيتي في مجده. وفي أمريكا اللاتينية، وتحت سيطرة جنرالات يمينيين كانوا قد وصلوا إلى السلطة في البرازيل مثلا في ١٩٦٤، شهد ذلك الاقتصاد، وهو الأكبر في القارة الجنوبية، توسعا صناعيا كبيرا. وفي القارة الأوروبية شهدت بلدان مثل أسبانيا واليونان والبرتغال، وكلها تحت سيطرة يمين يطبق سياسات السوق، نموا سريعا سمح بدخولها السوق الأوروبية المشتركة.

وسرعان ما أصبح حزب المؤتمر الهندي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والبيرونيون في الأرجنتين وكل الحكومات المتبنية لسياسات التنمية المستقلة و "الاشتراكية"، سرعان ما أصبحوا أشد المدافعين عن نموذج اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي. وأصبح الجميع يتبنى نظريات الليبرالية الجديدة والتي تطرح أن تدخل الدولة في الاقتصاد هو أساس الأزمات الاقتصادية والركود، وأن تحرير الاقتصاد وتراجع الدولة والاعتماد على آليات السوق الحر هو الطريق الوحيد لتحقيق التنمية والرخاء، وكان منظرو هذه المدرسة يشيرون إلى منطقة جنوب شرق آسيا كنموذج لتبني سياسات السوق على أنها الطريق الوحيد للتنمية.

لكن تصورات الليبرالية الجديدة حول التنمية لم تكن أقرب إلى الواقع من تصورات ناقديها من مدرسة التبعية. فنماذج جنوب شرق آسيا اعتمدت على تدخل مركز للدولة في عملية التنمية، حيث لعبت الدولة في كل من كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة الدور الأكبر في توجيه الاقتصاد. وقد استمر هذا التدخل والتوجيه حتى بعد أن تحولت من سياسية إحلال الواردات إلى سياسة تشجيع التصدير والانفتاح على السوق العالمي. فقد كانت الدولة هي التي توجه الصناعة المحلية وتساعدها على دخول الأسواق العالمية حتى إن كان ذلك في شراكة مع الشركات متعددة الجنسية. وهذا ما حدث في البرازيل في السبعينات وفي كوريا الجنوبية وتايوان في السبعينات والثمانينات. ففي كوريا الجنوبية، وفي ظل ديكتاتورية عسكرية، أصرت الدولة على أن يكون الحد الأقصى لمشاركة رأس المال الأجنبي ٥٠% من أي شركة، ونفذت الدولة برنامجا للتصنيع الثقيل رغم معارضة المستثمرين الأجانب والمحليين(١). ومنذ بداية الستينات كانت الدولة في كوريا الجنوبية تخطط التنمية الاقتصادية بشكل دقيق ومركزي. فقد استخدمت القطاع المالي لتحويل الائتمان نحو القطاعات التصديرية المختارة، وكونت الشركات العملاقة (الشيبول) تحت سيطرتها الكاملة، وخلقت قطاع عام كبير، وتبنت سياسة المشاركة بين القطاع العام والخاص.

إن تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي لا تتماشى مع رؤية اليسار التقليدي (المهزوم) ولا مع رؤية اليمين الليبرالي (المنتصر)، فالاقتصاد العالمي بالفعل يتحول من هيمنة رأسمالية الدولة الوطنية إلى هيمنة السوق الحر والاندماج، ولكن هذا التحول تلعب فيه الدولة القومية دورا أساسيا، وهو تحول لا يؤدي كما يصور اليمين إلى الرخاء والرفاهية، ولكنه تحول مأزوم وذو طبيعة مركبة وغير متكافئة. بالفعل نرى طفرات من النمو الاقتصادي والتصنيع، ولكن هذه الطفرات لها طبيعة مؤقتة وسرعان ما تتحول إلى أزمات عنيفة. والنمو الذي يحدث يكون نموا في قطاعات محددة ومناطق معينة ترتبط بالسوق العالمي وتتوسع، في حين يغمر الفقر والتخلف مناطق وقطاعات أخرى.

أ. النظام القديم: نشأة وتطور رأسمالية الدولة في مصر

كان واضحا تماما بالنسبة للنظام الناصري منذ اللحظة الأولى أن الدولة ستلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد، وخاصة في تنمية البنية التحتية وتمويل المشاريع الكبرى التي لن يستطيع القطاع الخاص القيام بها، ولكن النظام في بداياته كان شديد التشجيع للقطاع الخاص وكان يرى أيضا دورا هاما للاستثمارات الأجنبية.

وكان واضحا أيضا أن عملية التصنيع يجب أن تأخذ الصدارة في أولويات النظام، وأن النموذج الذي يجب أن يتبع هو نموذج إحلال الواردات للسلع الاستهلاكية والدخول في الصناعات الثقيلة وتصنيع وسائل الإنتاج.

وكان واضحا أيضا أن الزراعة هي أهم مصدر اقتصادي في مصر، وأن الاستغلال الأمثل لهذا المصدر يستلزم إصلاحا زراعيا وتدخلا مباشرا للدولة لاستخدام الفائض المستخرج من القطاع الزراعي لخدمة مشروع التصنيع. فلم تكن هذه الأولويات والمفاهيم نتيجة لتوجه أيديولوجي أو اجتماعي محدد لدى الضباط الأحرار ولكنها كانت قد أصبحت منذ الأربعينات بديهية لأي نظام في البلدان حديثة التحرر. فقد كانت الطريق الوحيد لحل أزمة التراكم الرأسمالي ودفعه للأمام.

ولم تكن هذه المفاهيم جديدة في مصر، فقد كانت سياسة إحلال الواردات متبعة منذ الثلاثينات، ففي تقرير بنك مصر في ١٩٢٩، طرح مشروع خطة عشرية للتنمية الصناعية من خلال إحلال الواردات والمشاركة في هذا المشروع بين القطاع العام والخاص في تنفيذ الخطة وإنشاء بنك عام للتنمية الصناعية (٢)، ومع النصف الثاني من الأربعينات كانت سياسة التصنيع محل الواردات قد أصبحت جزءا أساسيا من السياسة الاقتصادية. وقد وصل معدل نمو القطاع الصناعي في الفترة بين ١٩٤٦ و ١٩٥١ إلى أكثر من ١٠% سنويا، وفي عام ١٩٤٩ أنشأت الدولة البنك الصناعي لتقديم الائتمان لقطاع الصناعة (٣). إذن فالتوجه نحو دور أكبر للدولة ونحو سياسة إحلال الواردات لم يكن جديدا، فضرورات التراكم الرأسمالي كانت تدفع الاقتصاد المصري في ذلك الاتجاه.

ومن المهم أيضا ملاحظة أن نظام الضباط الأحرار لم يكن في البداية معاديا لرأس المال الأجنبي، بل كان في بداياته أكثر تشجيعا لرأس المال الأجنبي من حكومات الأربعينات. ففي ١٩٥٣ مثلا صدر قانون جديد للتعدين والمناجم يراجع القانون السابق لعام ١٩٤٧ ويسمح لرأس المال الأجنبي للدخول في التنقيب عن البترول، وفي عام ١٩٥٤ صدر قانون ٢٦ لتسهيل شروط الاستثمار الأجنبي، وسمح القانون بحرية خروج الأرباح إلى الخارج وسمح بأن يكون نصيب رأس المال الأجنبي من رأس مال الشركات ٥١% بدلا من ٤٩% المسموح بها في القانون السابق (١٩٤٧) (٤).

وكان النظام شديد الحماس في بدايته لمشاركة القطاع الخاص، فأصدر قانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣، وقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٤، الذين مدا من الإجازة الضريبية إلى ٧ سنوات للمشاريع الصناعية الجديدة، و ٥ سنوات للمشاريع القائمة التي تحقق توسعا في رأس المال (٥).

ولكن ضعف القطاع الخاص من جانب، وامتناع الاستثمارات الأجنبية من التدفق إلى مصر من جانب آخر دفعا النظام الجديد كغيره من أنظمة دول العالم الثالث حديثة الاستقلال ودول أوروبا الشرقية نحو دور متنام للدولة كمستثمر رئيسي، ونحو محاولة التنمية الصناعية السريعة، من خلال سياسة إحلال الواردات وحماية السوق المحلي من منتجات السوق العالمي. لقد كانت الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات فترة رأسمالية الدولة على المستوى العالمي، حيث كان التنافس الأساسي هو التنافس بين كتل قومية من رأس المال، وحيث كانت أسوار الحماية الجمركية تعني أن السبيل الوحيد نحو التراكم

الرأسمالي هو من خلال محاولة الاستقلال عن السوق العالمي والتحرك عبر مراحل متتالية نحو خلق اقتصاد رأسمالي صناعي متكامل وكانت أول مشكلة تواجه نظام عبد الناصر هي مشكلة التمويل، وكان المصدر المنطقي الذي توجه له النظام الجديد هو الريف.

١. حدود وطبيعة الإصلاح الزراعي

كانت الدولة في حاجة شديدة لاستخراج فائض كبير من الزراعة حتى تستطيع تمويل مشاريعها الصناعية . وكان ذلك يستلزم إصلاحا زراعيا يتم من خلاله مصادرة أطيان كبار الملاك وإعادة توزيعها على الفلاحين وخلق علاقة جديدة بين الدولة والفلاحين، تسمح بزيادة وتطوير الإنتاج الزراعي من جانب، ونهب الفائض لصالح ميزانية الدولة من الجانب الآخر.

قبل إصدار قانون الإصلاح الزراعي كان هناك ألف مالك، يملكون ١٩.٧% من المساحة الكلية، أي حوالي ١.١٧٧.٠٠٠ فدان، ومن الناحية الأخرى نجد أن ما يزيد عن مليوني شخص كانوا يملكون فيما بينهم ٧٧٨ ألف فدان أو ١٣% من المساحة الكلية. وفي عام ١٩٥٠ أظهر التعداد الزراعي وجود ١.٠٠٣.٠٠٠ وحدة زراعية و ٢.٧٠٧.٠٠٠ حيازة، وكان حوالي ٣١% من المساحة المملوكة مؤجرة مقابل إيجار محدد يدفع نقدا أو عينا أو بموجب نظام المشاركة (٦).

ولقد تمت عملية إعادة توزيع الأرض على ثلاث مراحل، الأولى في ١٩٥٢، وتم بموجبها وضع الحد الأقصى للملكية عند ٢٠٠ فدان، ثم الثانية في ١٩٦١ أصبح الحد الأقصى ١٠٠ فدان للفرد، ثم ٥٠ فدان عام ١٩٦٩. وبحلول عام ١٩٧١ كان قد تم توزيع ٨٢٢ ألف فدان وبلغ عدد المنتفعين من الإصلاح الزراعي ٣٤٢ ألف عائلة بمتوسط مقداره ٢.٣٩ فدان لكل عائلة. وقد تم أيضا توزيع ١٨٤ ألف فدان من الأملاك العامة والأراضي البور المطلة على النيل في الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٧(٧).

ويبدو للوهلة الأولى عندما ننظر لهذه الأرقام أن الإصلاح الزراعي كان ناجحا في إعادة توزيع الأرض على الفلاحين، ولكن بعض التدقيق يوضح سريعا حدود الإصلاح الزراعي في مصر، وأن المستفيد الأساسي من هذا الإصلاح لم يكن الفلاحين الفقراء، ولكن البرجوازية الريفية والدولة. فقد ظل عدد الملكيات المتوسطة المساحة ثابتا تقريبا بين ١٩٥٢ و ١٩٦٥، ولكن إجمالي مساحتها ارتفع على نحو طفيف إذ كان هناك ١٤٨ ألف مالك في حوزتهم ١.٨١٨.٠٠٠ فدان في ١٩٥٢، بينما بلغ عدد الملاك ١٤٨ ألف في حوزتهم ١.٩٥٦.٠٠٠ فدان في ١٩٦٥ (٨). إن سمة هيكل الأراضي هذه ترجع إلى عام ١٩٢٠ ولم تتأثر بالإصلاح الزراعي. ولم يحتفظ ملاك المساحات المتوسطة من الأراضي الزراعية فقط بنصيبهم من الأرض، بل اكتسبوا نفوذا اجتماعيا وسياسيا في مناطق ومجالات كان يسيطر عليها من قبل كبار ملاك الأراضي.

وفي حين اختفت تماما المزارع الشاسعة الاتساع، والتي كانت تمثل ١٩.٧% من الأراضي عام ١٩٥٢، لم تتأثر سلبا المزارع المتوسطة (تضاءلت نسبتها فقط من ١٤% إلى ١٢.٦% بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٩). وقد نجا من الإصلاح ذلك الهيكل الثنائي للنظام الزراعي، حيث توجد من ناحية المزارع الرأسمالية الكبيرة نسبيا (٢٠ إلى ٥٠ فدان) بينما توجد المزارع العائلية الصغيرة من ناحية أخرى. غير أن الأحجام النسبية لملكيات الأراضي لكل من المجموعتين قد تغيرت (٩).

لم يكن الإصلاح الزراعي يستهدف إشباع التعطش لملكية الأراضي من جانب الفلاحين الفقراء والمعدمين. فلو كان قد تم نزع ملكية جميع الأراضي المزروعة ووزعت من جديد على الـ ٢.١ مليون عائلة فلاحيه في عام ١٩٥٢، لحصلت كل عائلة على فدانين (١٠). إن حقيقة الإصلاح الزراعي لم تتعدى كونه سلسلة من الإصلاحات أثرت فقط على ١٦% من الأراضي الزراعية وتم توزيع ١٣% من هذه الأراضي على حوالي ١٠% من العائلات الفلاحية (١١).

ولعل الجانب الأهم من الإصلاح الزراعي لم يكن في عملية توزيع الأرض المحدودة، ولكن في تدخل الدولة وسيطرتها الكاملة على عملية الإنتاج الزراعي. لقد احتكرت الدولة كل مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وسماد وميكنة، كما احتكرت عملية تسويق المحاصيل بشكل كامل. وقد تم إنشاء الجمعيات التعاونية كأداة لسيطرة الدولة على الزراعة، وكان دورها يتلخص في تنظيم الإنتاج ومراقبته، وتسويق المحاصيل. وأصبحت عضوية التعاونيات إجبارية للمنتفعين ومستأجري أراضي الإصلاح الزراعي، وتدار بواسطة مجلس إدارة يخضع لتوجيه مسئول تعينه الهيئة، ويعمل عدد من الموظفين يتمتعون بسلطات كبيرة. كما تم إنشاء هيكل هرمي تجمعت في ظله الجمعيات التعاونية، وخضعت هذه الاتحادات الزراعية بدورها للجمعية التعاونية العامة، وكانت السلطة والرقابة النهائية في يد وزارة الإصلاح الزراعي في القاهرة.

احتكرت الجمعيات التعاونية تقديم القروض والأسمدة والبذور والمشورة الفنية، وكانت أداة لإجبار الفلاحين على توحيد المحاصيل وإتباع الدورة الزراعية الثلاثية. وبحلول عام ١٩٦٢، وكانت الجمعيات التعاونية هي المسئولة عن توجيه جميع القروض في الريف، وقد ارتفعت قيمة المدخلات الإجمالية التي تقدمها الجمعيات التعاونية بصورة كبيرة خلال الستينات، وتمتعت الحكومة باحتكار تقديم الأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية. وكان الجمعيات هي الأداة الوسيطة التي تمد الفلاحين بهذه المستلزمات.

أصبحت الجمعيات التعاونية وسيلة نهب الفائض الزراعي من قبل الدولة. ويعتبر التسويق الإجباري للمحاصيل الرئيسية التي تشتريها الحكومة بأسعار منخفضة نسبيا، وبيع المدخلات بأسعار مرتفعة وسيلة فعالة لفرض ضرائب شديدة وإجبارية على الفلاحين. ومثال على هذا هو بيع الأسمدة بسعر ٢٥ جنيه للطن في أوائل الستينات حينما كان سعر استيراده ما بين ١٥ إلى ١٦ جنيها للطن، وبالمثل كان القطن يتم شراؤه من الفلاحين عام ١٩٧٠ بسعر ١٤.٥ جنيه للقنطار ثم يتم تصديره بعد ذلك بسعر ٢٠.٥ جنيه للقنطار. كان الفرق بين أثمان شراء المحاصيل في الداخل وأثمان بيعها في الخارج من جانب الدولة يساوي ٦٠ مليون جنيه مصري في عام ١٩٦٠، وهو ما يشكل ٢٠% من الميزانية العامة للدولة، وقد وصلت التحويلات الصناعية من الزراعة ٥.٥ مليار جنيه في عام ١٩٧٥، وهو ما يشكل ٣٠% من الميزانية لذلك العام (١٢).

٢. أزمة رأسمالية الدولة

كان الهدف من نهب الفلاحين هو تحويل الفائض الزراعي نحو التراكم الرأسمالي في الصناعة، ومع نهاية الخمسينات كان قد أصبح واضحا أن القطاع الخاص والرأسمالية الأجنبية لن يلعبا أي دور فعال في عملية التراكم، وكان الإصلاح الزراعي قد قضى على قطاع من البرجوازية الكبيرة، وأدى تأميم القناة وتأميم البنوك والشركات الأجنبية إلى هروب ما تبقى من رأس المال الخاص خارج البلاد. وفي يوليو ١٩٦١ قامت الدولة بسلسلة تأميمات واسعة بإصدار قوانين ١١٧ و١١٨ و١١٩ والتي تم من خلالها تحويل الجزء الأكبر من الاقتصاد غير الزراعي إلى القطاع العام. أدى قانون ١١٧ إلى تأميم البنوك الخاصة وشركات التأمين و ٥٠ شركة ملاحية والصناعات الثقيلة والأساسية، وأدى قانون ١١٨ إلى إجبار ٨٣ شركة لبيع ٥٠% من أسهمها للقطاع العام، وأدى قانون ١١٩ إلى مصادرة الأسهم الرئيسية و ١٤٧ شركة متوسطة الحجم (١٣).

ووضعت الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٦٠/١٩٦١ كخطة تصنيع تستهدف الدولة من خلالها تركيز كل الاستثمارات على عملية التصنيع وعلى بناء السد العالي لزيادة الإنتاج الزراعي وكمصدر أساسي للطاقة الصناعية. كانت الاستثمارات المطروحة في الخطة في ١٩٦١ تبلغ حوالي ٥ مليارات، ١.٦ مليار منها من خلال القروض الخارجية أساسا من الاتحاد السوفيتي، و ٤٩٦ مليون دولار للمشاريع الصناعية ، و٣٢٥ مليون دولار للسد العالي، و ٣٠٠ مليون دولار قروض من الولايات المتحدة تحت مشروع الغذاء للسلام، و٨٤٠ مليون جنيه قروض من بلدان أخرى (١٤). هذا إلى جانب رأس المال المؤمم الذي توفر للدولة وحصيلة نهب الفلاحين.

كانت الصناعة تمثل بين ٢٥ و ٢٨% من إجمالي الاستثمارات في الخطة الخمسية، وزاد نصيب الصناعة من إجمالي الناتج المحلي من حوالي ١٦% عام ١٩٥٦ إلى ٢٤% عام ١٩٦٤ (١٥). وكانت فلسفة الخطة هي التصنيع السريع وإحلال الواردات للبدء في خلق أرضية متكاملة للتنمية المستقلة وتحويل مصر من دولة زراعية إلى دولة صناعية. وهي خطة اعتمدت على تجارب الاتحاد السوفييتي والصين والهند ودول أمريكا اللاتينية في خلق اقتصاد مستقل وسوق محلية متسعة تستوعب الإنتاج الصناعي وقطاع زراعي يتم زيادة إنتاجه واستخراج الفائض منه لخدمة أهداف الصناعة.

ولكن واقع تنفيذ الخطة كان بعيدا كل البعد عن الأهداف المرجوة، وبدلا من أن تكون الخطة الأولى في طريق سلسلة من الخطط الخمسية تحقق نموا اقتصاديا يخرج البلاد من تخلفها، سرعان ما انهارت التجربة وتأزمت وتحولت إلى أحد أشد التجارب فشلا في بناء رأسمالية الدولة. فقد كان المخطط أن تنخفض قيمة الواردات خلال سنوات الخطة من ٢٢٩ مليون جنيه إلى ٢١٥ مليون جنيه (بأسعار ١٩٦٤)، ولكن ما حدث في الواقع أن قيمة الواردات زادت لتصل إلى ٤١٣ مليون جنيه عام ١٩٦٥، ووصل العجز في الميزان التجاري إلى ١٦٦ مليون جنيه، وزادت نسبة قيمة الواردات من إجمالي الناتج المحلي من ١٥% في بداية الخطة إلى ٢٠% في نهايتها (١٦).

وأدى التضاؤل المستمر في إجمالي المدخرات المحلية كمصدر للتمويل إلى عجز في الاستثمارات وصل إلى ٤١٧ مليون جنيه في ١٩٦٢ (١٧)، وكان الحل الوحيد لسد هذا العجز هو المزيد من القروض الأجنبية. وظهرت أول أزمة في ميزان المدفوعات في ١٩٦٢، ثم أزمة أعنف في ١٩٦٥. ساعد على تفاقم الأزمة خلال الخطة الخمسية كارثة محصول القطن في ١٩٦٢ والتي أدت إلى انخفاض حاد في إيرادات العملة الأجنبية من ١٢١ مليون جنيه في ٦٠-١٩٦١ إلى ٧٥ مليون جنيه في ٦١-١٩٦٢. واضطرت الحكومة أيضا إلى دفع ٢٥ مليون جنيه تعويضات لبريطانيا عن الممتلكات المؤممة و٢٧,٥ مليون جنيه تعويضات لمالكي أسهم شركة قناة السويس. وقد زاد أيضا نصيب ميزانية الدفاع من إجمالي الناتج المحلي بين ١٩٦٣ و١٩٦٥ من ٨% إلى ١٢% ووصل إلى ٥٧٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٥ (١٨).

وقد وصل العجز في الميزان التجاري إلى ١٧٤ مليون جنيه عام ١٩٦٣، ومن أجل تمويل هذا العجز انخفضت أرصدة العملة الأجنبية لدى الحكومة من ١٠٩ مليون جنيه في بداية الخطة إلى ٧ مليون جنيه فقط في عام ١٩٦٢. وفي مايو ١٩٦٢ توصلت الحكومة إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي واستلمت قرضا بلغ ٢٠ مليون جنيه واضطرت لخفض قيمة الجنيه من ٣٥.٢ قرش للدولار إلى ٤٣.٥ قرش للدولار (١٩).

في ١٩٦٤ ازدادت الأزمة عمقا حيث بدأت الحكومة في تمويل عجز الميزانية بالسحب على المكشوف. وفي ١٩٦٥ ومع توقف الولايات المتحدة عن توريد القمح لمصر انخفضت كميات القمح المستوردة مما خلق تضخما عاما في السلع الغذائية وصل إلى ١١.٥%. كانت قيمة الواردات من القمح في ٦٥-١٩٦٦ تعادل ٥٥ مليون جنيه، في حين كانت القيمة الكلية لصادرات مصر إلى الغرب تعادل ٥٢ مليون جنيه. وفي صيف ١٩٦٦ تمت مفاوضات جديدة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي وتم الاتفاق على برنامج يتضمن تخفيض قيمة الجنيه بنسبة ٤٠% وتخفيض حاد في الاستثمارات وزيادة في الأسعار والضرائب. ولم تنفذ الحكومة إلا التخفيض في حجم الاستثمارات وإتباع سياسة تقشفية فانخفضت ميزانية الاستثمار من ٣٨٣ مليون جنيه عام ١٩٦٦ إلى ٣٦٥ مليون جنيه عام ١٩٦٧، وتم تخفيض الواردات من ٤٦٥ مليون جنيه في ١٩٦٦ إلى ٣٤٤ مليون جنيه في ١٩٦٧، وكان النمو الاقتصادي قد توقف تماما(٢٠).

كان من البديهي أن الذي سيدفع ثمن هذه الأزمة الحادة هو الطبقة العاملة المصرية وفقراء الفلاحين. وقد ألقى جمال عبد الناصر خطابا في مارس ١٩٦٧ أمام رؤساء الهيئات في القطاع العام قال فيه: "إن الإدارة علم لا تتغير قواعده بين الاشتراكية والرأسمالية. الفرق الوحيد بين النظامين هو في ملكية وسائل الإنتاج، ولابد أن ترتبط الأجور بالإنتاجية، فالاشتراكية لا تعني تساوي الأجور ولكن تساوي فرص العمل. ودور الاتحاد الاشتراكي في شركات القطاع العام يقتصر على المساندة في تنفيذ الخطة وتهدئة العلاقات بين العمال والإدارة." (٢١)

وإذا ترجمنا هذا الخطاب إلى اللغة الماركسية فنجده يقول أن حل الأزمة سيأتي من خلال تكثيف استغلال العمال، وعلى الاتحاد الاشتراكي استيعاب الغضب الذي سينتج عن هذا التكثيف!

ولم يكن موقف الاتحاد السوفيتي "صديق الشعوب" مختلفا عن موقف أي دائن رأسمالي، فكانت نصائح الحكومة السوفيتية وشروطها لمد قروض جديدة لا تختلف عن نصائح صندوق النقد الدولي من ضرورة سياسات تقشفية. وفي مايو ١٩٦٦ رفض الاتحاد السوفيتي تأجيل دفع الحكومة المصرية لأقساط ديونها للاتحاد السوفيتي، وكانت الحجة أن مثل هذا التأجيل سيعطي إشارات خطيرة للدول الأخرى المدينة للسوفيت.

إن الطابع المأزوم للاقتصاد المصري خلال الستينات لم يعني أن الاقتصاد لم ينمو. ففي سنوات الخطة كان النمو في إجمالي الناتج المحلي يزيد عن ٦%، وأضيف أكثر من ٥٠٠ ألف عامل صناعي للطبقة العاملة المصرية. ولكن هذا النمو قد تم تمويله أساسا من خلال القروض وظلت الموارد التي اعتمدت عليها الدولة أقل حجما من المشاريع التي كانت تريد تنفيذها.

إن تجارب رأسمالية الدولة التي نجحت اعتمدت على مصدرين أساسيين لتمويل عملية التصنيع. ففي كوريا الجنوبية، اعتمدت التجربة على نمو سريع في التصدير للسوق العالمي، وفي البرازيل اعتمدت التجربة على خلق سوق محلي كبير ومضاعفة المدخرات المحلية. ولكن في مصر ظل التصدير محدودا للغاية، في حين لم تستطع الدولة خلق سوق محلي، وكانت النتيجة هي الاعتماد على القروض واستنزاف الريف، وظلت هذه المصادر شديدة المحدودية وغير كافية لتمويل مشاريع التصنيع.

إن الفشل في التصدير والفشل في مضاعفة المدخرات المحلية أديا إلى انهيار تجربة رأسمالية الدولة في الستينات. وقد جاءت حرب ١٩٦٧ لتعطي التجربة الضربة القاضية. ولم يستطع النظام البدء في خطة خمسية ثانية، وظل حتى بداية السبعينات غير قادر إلا على البقاء من شهر لشهر، ومحاولة إعادة جدولة الديون وإعادة بناء الجيش بعد كارثة ١٩٦٧. ولعل أكبر دليل على أن الفقراء من عمال وفلاحين هم الذين دفعوا ثمن فشل النظام هو إحصائيات استهلاك القمح. ففي ١٩٦٦ كان استهلاك الفرد من القمح ١١٥ كيلو جرام سنويا، وفي ١٩٧٠ كان هذا الاستهلاك قد انخفض إلى ٧٢ كيلو جرام سنويا!.

٣. السبعينات والثمانينات وتفاقم أزمة رأسمالية الدولة

يتصور الكثيرون أن ما حدث في السبعينات كان تفكيكا لنظام رأسمالية الدولة، وتراجعا للدولة عن التدخل في الاقتصاد، وأن الانفتاح كان تحولا جذريا في السياسات الاقتصادية للنظام. ولكن واقع تطورات السبعينات يدحض هذه التصورات تماما. فقد ظل القطاع العام كما هو ولم تقلل الدولة من سيطرتها على الصناعة، وظل الوضع في الريف كما هو تحت سيطرة ونهب من قبل الدولة، وحتى نظام البنوك، والتي شهدت أكبر تغيير في السبعينات من خلال السماح لإنشاء بنوك القطاع الخاص، حتى في هذا المجال ظلت الدولة في الصدارة. فبعد خمس سنوات من تطبيق قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ المعروف بقانون الانفتاح كانت بنوك القطاع العام لا تزال في الصدارة فقد كانت في ١٩٧٩ تستحوذ على ٨١% من إجمالي الودائع و٨٣% من إجمالي الائتمان(٢٢).

لقد كانت قوانين الانفتاح مجرد محاولة من النظام لإنقاذ نفسه من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وخاصة العربية بعد صعود أسعار البترول في ١٩٧٣، حتى تحل أزمة تمويل الاستثمارات التي كانت الدولة تعاني منها منذ منتصف الستينات. ولكن هذه المحاولة فشلت في مجملها، فظلت الاستثمارات الأجنبية محدودة للغاية، وظلت الأزمة في بنية النظام كما هي. إن الذي أنقذ النظام من الناحية الاقتصادية لم يكن سياسات الانفتاح، ولكن تدفق القروض الغربية بسبب سياسات السلام مع إسرائيل والتحالف مع أمريكا من جانب، وارتفاع أسعار البترول من الجانب الآخر.

لعب تدفق القروض والمساعدات الأمريكية والغربية دورا أساسيا في إنقاذ النظام من الغرق في السبعينات وبداية الثمانينات. ففي ١٩٧٠ كانت ديون مصر قد وصلت إلى ١.٣ مليار دولار أو ما يمثل ١٨% من إجمالي الناتج المحلي، وقفزت هذه الديون إلى ١٣ مليار دولار عام ١٩٧٧ بنسبة ٩٥% من الناتج المحلي، ثم إلى ٢٠.٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ بنسبة ١٢٨% من إجمالي الناتج المحلي، ثم إلى ٤٢.٢ مليار دولار في ١٩٨٥، أي ما يعادل ١٥٩% من إجمالي الناتج المحلي(٢٣).

ولكن القروض لم تكن الحل الوحيد، بل مثلت عبئا ثقيلا كلما زادت خدمة هذه الديون ذات الفائدة المرتفعة. وكانت مصادر النظام لخدمة هذه الديون والبقاء فوق سطح الماء هو تصدير البترول وعائدات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخليج. وهذه المصادر الثلاث قد أوجدتها الزيادة الكبيرة في أسعار البترول بعد ١٩٧٣. وقد أصبح تصدير البترول مثلا يمثل ٦٦% من إجمالي صادرات مصر في ١٩٧٩، وأصبحت تحويلات عمال الخليج ورسوم قناة السويس تمثل أكثر من ٥٠% من قيمة إجمالي الصادرات المرئية (بما في ذلك صادرات البترول) (٢٤).

وقد ساعدت هذه المصادر الجديدة في استمرار الوضع على ما هو عليه في الصناعة والزراعة، بل إلى تفاقم أزمات هذين القطاعين خاصة قطاع الزراعة. ففي ١٩٧٤ كان إنتاج القمح قد وصل إلى ١.٨٨٤.٠٠٠ طن، في حين وصل استيراد القمح إلى ٢.٢٥١.٠٠٠ طن دقيق، وقد وصل الإنتاج في ١٩٧٨ إلى ١.٩٣٣.٠٠٠ طن (زيادة طفيفة جدا) في حين وصل الاستيراد إلى ٣.٥٦٠.٠٠٠ طن إلى جانب ٨٣٧.٠٠٠ طن دقيق (٢٥).

وإذا نظرنا إلى مسألة القمح بشكل تاريخي سنجد أنه في الفترة بين ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠ زاد إنتاج القمح بنسبة ٧١% فقط، في حين زاد استيراد القمح بنسبة ٦١٢% (٢٦).

وقد انخفض نصيب الزراعة من إجمالي الناتج المحلي من ٣٣% عام ١٩٧٠ إلى ٢٤% عام ١٩٨٠، ولم يحل محل هذا الانخفاض نموا في الصناعة، بل أخذت محلها قطاعات الخدمات والتجارة والتمويل والتي أصبحت تمثل ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي عام١٩٨٠. (٢٧)

في ١٩٦٥ كان نصيب الصناعة من إجمالي الناتج المحلي ٢٤%، وانخفض هذا النصيب (إذا استثنينا البترول) إلى ١٤% في عام ١٩٧٩. كما انخفضت نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات من ٨٨% عام ١٩٥٣، إلى ٣٢% في عام ١٩٧٨. ولكن لم يحل محلها الصادرات الصناعية، بل حل محلها البترول. وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة الواردات من ٢١٣ مليون جنيه في عام ١٩٥٢، إلى ٦.٩ مليار جنيه في عام ١٩٨٠، وزادت نسبة العجز في الميزان التجاري من إجمالي الناتج المحلي من ١% في بداية الخمسينات، إلى ٦% في نهاية الخطة الخمسية (١٩٦٦) وإلى ٣٧% في عام ١٩٧٥، وهو ما يوضح مدى فشل سياسة إحلال الواردات. كما انخفضت نسبة الاستثمار الصناعي بالنسبة لإجمالي الاستثمار القومي من ٢٩.٣% في

عام ١٩٧٠-١٩٧١ إلى ٢١.٤% في عام ٧٩-١٩٨٠، وانخفضت نسبة الصادرات الصناعية بشكل حاد من ٤٧% من إجمالي الصادرات في ١٩٧٠ إلى ١٤.٦% في عام ١٩٧٩. (٢٨)

وكما نرى فإن الانتعاش الذي شهده الاقتصاد المصري في النصف الثاني من السبعينات، والسنوات الأولى من الثمانينات كان يخفي وراءه تفاقم في الأزمة البنيوية للاقتصاد المصري، وكان نتيجة فقط لارتفاع أسعار البترول وإيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين في الخليج، وهي كلها مصادر خارجية، في حين ظلت الصناعة والزراعة، أي القطاعات المنتجة، في أزمة تزداد عمقاً وتفاقماً.

وقد ظل نظام رأسمالية الدولة قائما ومأزوما حتى نهاية الثمانينات، وحتى لو كانت سياسات الانفتاح تهدف في بداياتها في ١٩٧٤ إلى البدء في تفكيك ذلك النظام والتحول إلى سياسات السوق الحرة، فقد أدت مظاهرات ١٩٧٧ ضد بداية رفع الدعم عن السلع الغذائية من جانب، ووجود إيرادات خارجية متزايدة من الجانب الآخر إلى تأجيل البدء في تفكيك نظام رأسمالية الدولة.

تفاقمت الأزمة الاقتصادية من كل الجوانب مع منتصف الثمانينات، فالمديونية الخارجية ازدادت بشكل غير مسبوق، وأصبحت خدمة الديون الخارجية عبئاً ضخما على الميزانية، وانخفض بشكل حاد سعر البترول، وانخفضت معه إيرادات قناة السويس وتصدير البترول وتحويلات المصريين العاملين في الخليج، وتفاقمت أزمة القطاع العام الصناعي، وتدهور الإنتاج الزراعي، وازداد العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية. ومع منتصف الثمانينات وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى ٢٤% من إجمالي الناتج المحلي، وارتفعت معدلات التضخم لتصل إلى ٢٥% سنويا، كما ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي إلى ما يقارب ٢٠٠% مع نهاية الثمانينات. وفي ١٩٨٧ كانت نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات ٣٤٣%، وارتفعت نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من حوالي ٤% في عام ١٩٧٠ إلى ٨٥% عام ١٩٨٧. (٢٩)

وتفاقمت الأزمة في القطاع العام الصناعي، فقد كان يحتاج هذا القطاع إلى أكثر من مليار دولار سنويا لشراء الواردات من مستلزمات الإنتاج، في حين كان إجمالي قيمة الصادرات لهذا القطاع أقل من ٥٠٠ مليون دولار سنويا. ومولت بنوك القطاع العام ٣٠٠ مليون دولار من العجز، أما الباقي فكانت الشركات الصناعية تحصله من خلال بيع منتجاتها محليا بالدولار. وقد سحبت المؤسسات الصناعية العامة نحو ٢ مليار جنيه على المكشوف في عام ٨٦-١٩٨٧ بزيادة قدرها ٥٠ مليون جنيه عن العام السابق، ووصل إجمالي واردات القطاع العام لذلك العام إلى ١.٣ مليار دولار في حين كانت صادراته ٦٧١ مليون دولار. (٣٠)

وفي عام ١٩٨٦ قدمت الحكومة ٢٩٣ مليون جنيه إعانات مباشرة للقطاع العام الصناعي، في حين كانت قيمة تلك الإعانات أقل من ١ مليون جنيه عام ١٩٧١. وكان عدد شركات القطاع العام الخاسرة قد زاد من ٤ شركات في ١٩٧٤ إلى ٦٠ شركة في عام ١٩٨٧، وفي عام ١٩٨٨ كانت هناك ٧٨ شركة خاسرة من إجمالي ١١٦ شركة قطاع عام. كان إجمالي أرباح الشركات الناجحة ٣٥٥ مليون جنيه في حين كان إجمالي خسائر الشركات الفاشلة ٥٨١ مليون جنيه في نفس العام.(٣١)

وأصبح واضحا آنذاك للنظام المصري أنه لم يعد لديه إمكانية لتأجيل إصلاح النظام، فلم يعد هناك إمكانية للاستمرار في التراكم الرأسمالي بالنمط القديم، وأصبح الحل الوحيد هو القفز نحو السوق. إن التحول نحو السوق لم يكن اختيارا أيديولوجيا أو مؤامرة سواء من البرجوازية المحلية أو من البرجوازية العالمية. فالمؤسسات المالية العالمية تريد استرداد أموالها، وتطرح سياسات الإصلاح كوسيلة وحيدة للوصول إلى ذلك الهدف، والنظام المصري يريد حل أزمة التراكم، وكلاهما يريد أن يحدث التحول على حساب الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين.

كانت نتيجة الأزمات المتتالية لنظام رأسمالية الدولة هو مزيج من الضغوط الخارجية العنيفة من جانب، وضغوط البرجوازية المحلية من الجانب الآخر لإعادة هيكلة الاقتصاد. وأخذت هذه الضغوط شكل سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأيضا السياسات الخارجية للدول الرأسمالية الكبرى. وكانت النتيجة هي إتباع النظام في مصر مثله مثل عدد كبير من الدول الأضعف لسياسات تقشفية وإعادة هيكلة.

ب. النظام الجديد: الإصلاح الاقتصادي

كان منطق برنامج إعادة الهيكلة هو محاولة إنقاذ معدلات الربح وتمكين الدولة من دفع ديونها. وقد تنوعت نتائج هذه البرامج التقشفية، ففي بعض الدول حدث استقرار ونمو مؤقت للاقتصاد سرعان ما تحول إلى أزمة. أما في دول أخرى فقد كانت الإصلاحات ذات طابع كارثي من اللحظة الأولى. ولعل التجربة المصرية مزيج من هذين النوعين، فالتجربة لم تشهد أي ملمح من ملامح النجاح الذي شهدته لفترة دول مثل المكسيك وإندونيسيا، ولكنها لم تشهد أيضا الدمار الشامل والسريع الذي شهدته زامبيا وزيمبابوي مع تنفيذ الإصلاحات.

إن الهدفين الأولين لبرنامج إعادة الهيكلة والذي تسميه الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي هما تخفيض عجز الميزانية واستقرار مؤقت في قيمة العملة من جانب، والتخفيض المطلق والنسبي لنصيب الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين من إجمالي الدخل. فقد تم تخطيط هذا البرنامج لخلق استقرار اقتصادي من خلال إفقار منظم وعلى نطاق واسع للجماهير. إن تطبيق مثل هذا البرنامج هو حالة خاصة من منطق محاولة البرجوازية العالمية للخروج من أزمتها من خلال تكثيف استغلال الطبقات العاملة.

إن أول هدف لبرامج صندوق النقد الدولي هو "تهذيب" رأسماليات مثل الرأسمالية المصرية الأضعف ماليا وسياسيا لصالح الرأسمالية العالمية. وأول إنجاز لسياسات التقشف الناجحة هو إعادة الثقة في النظام المالي العالمي، وهذا يعني أن الاقتصاديات الأضعف مثل مصر يتم إعادة هيكلتها حتى تستمر في دفع ديونها من خلال سياسات مالية حازمة وتخفيض العجز في الميزان التجاري. أما الهدف الثاني فيتعلق باستقرار السلطة السياسية، فالأزمات التي تسبق الدخول في برنامج الصندوق تكون قد أدت إلى حالة من التفكك السياسي والاجتماعي، وهو ما يعبر عادة عن عدم قدرة النظم على إحكام السيطرة على القطاعات الاجتماعية المختلفة، وحتى القطاعات المختلفة داخل الطبقة الحاكمة، وهو ما يجعل الدولة مثلا تتبنى سياسة تضخيم دائم في الإنفاق بما يخلق حالة تضخم مستمرة (طبع النقود في محاولة لإرضاء جميع الأطراف).

إن نتيجة برامج الإصلاح الهيكلي هي عملية تحول اقتصادي لا تؤدي إلى معالجة المشكلات البنيوية التي فشلت في معالجتها نظم رأسمالية الدولة وسياسة إحلال الواردات، ولكن النتيجة هي إعادة هيكلة الاقتصاد لإدماجه في السوق العالمي والسماح للطبقة الحاكمة بالخروج من الأزمة المباشرة وتحميل عبء الأزمة والتحول على الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين. والجماهير هي الضحية سواء كان النظام رأسمالية دولة أو نظام السوق الحر.

الإصلاحات في القطاع المالي

كان أول إجراء في إصلاح القطاع المالي هو تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وأصبحت أسعار الفائدة خاضعة لآليات العرض والطلب بدلا من الهيكل الجامد لأسعار الفائدة الذي كان يوزع على البنوك التجارية من البنك المركزي مع بداية السنة المالية من كل عام. وتم العمل بنظام أذون الخزانة التي تمثل أحد أدوات المديونية على الحكومة لدى الأفراد لتمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية، وتم ربط سعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة شهور بسعر الفائدة على أذون الخزانة. وبدأ إثر هذه الإصلاحات ارتفاع مستمر لأسعار الفائدة.

وقد صاحب ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية في بداية التسعينات مصادفة انخفاض أسعار الفائدة على الودائع الدولارية لمستويات لم تكن متوقعة (من ١٥% إلى ٣%). وقد ساعدت هذه الإجراءات على دعم قدرة الحكومة على التحكم في قيمة الجنيه بالنسبة للدولار والتحكم في التضخم المالي. ولكن هذه الإجراءات أثرت بشكل سالب على البنوك وأدت إلى انكماش الاستثمار وزيادة الدين الداخلي. فقد أدى ارتفاع سعر الفائدة على الودائع بالعملة المحلية والتي وصلت في بعض الأحيان إلى ٢٣%، إلى تفضيل المستثمرين استثمار أموالهم إما في ودائع بالعملة المحلية قصيرة الأجل (٣شهور) أو استثمارها في شراء أذون الخزانة ذات العوائد المرتفعة، وذلك بدلا من الاستثمار في مشاريع إنتاجية. وقد انعكس الارتفاع في أسعار الفائدة على القروض في تراجع المستثمرين في الطلب على الائتمان من البنوك لارتفاع تكلفة الأموال. (٣٢)

ومن جانب آخر، أدى التوسع في إصدار أذون الخزانة إلى زيادة الدين العام الداخلي الذي وصل إلى ١٢٣ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، وقد حاولت الحكومة الخروج بالاقتصاد من حالة الانكماش من خلال عدة إجراءات منها التوقف عن العمل بالسقوف الائتمانية اعتبارا من يوليو ١٩٩٣، وأيضا السقوف الائتمانية للقروض المقدمة من البنوك لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام. وتم إلغاء الحظر الذي كان مفروضا على منح تسهيلات جديدة لتمويل بيع وشراء سيارات الركوب والسلع الاستهلاكية المعمرة، بما يعني تحرير جانب آخر من الائتمان لتحكمه عوامل السوق. وأيضا توسعت البنوك في منح تسهيلات ائتمانية حيث بلغت أرصدة الإقراض والخصم ١٠٦.٦ مليار جنيه ممثلة ٤٥% من مجموع المركز المالي للبنوك التجارية في ١٩٩٥/٦/٣٠ مسجلة زيادة قدرها ٢٦.٨ مليار جنيه في ظل إلغاء السقوف الائتمانية. (٣٣)

ولكن كل هذه التسهيلات لم تحل مشكلة انكماش الاستثمارات وفائض السيولة لدى البنوك مما يعني أن سبب إحجام المستثمرين عن الاقتراض البنكي لم يكن أساسا ارتفاع أسعار الفائدة، ولكن حالة الكساد شبه الدائمة للسوق المصري، وظهرت بوضوح أن المشكلة ليست في السياسات النقدية والائتمانية ولكن في انخفاض ربحية المشاريع الإنتاجية، وقد ظل الطلب على الائتمان في الانخفاض على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة في توحيد المعاملة للقطاع العام والخاص.

الخصخصة

بدأت إجراءات تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذي سمي بقانون قطاع الأعمال العام، والذي أدى صدوره إلى إعادة تشكيل القطاع العام على أساس نوعي من خلال ١٧ شركة قابضة في مختلف الأنشطة، ويتبع كل شركة قابضة شركات تابعة لها في نفس مجل النشاط، وقد كان أهم عناصر هذا القانون هي:

١) الفصل بين الملكية والإدارة من خلال الشركات القابضة، كما تم الفصل بين موازنات الشركات والموازنة العامة للدولة كي تصبح كل شركة مواجهة بنتائج أعمالها، وقد ساعد ذلك على تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة، ولكنه كان بمثابة كارثة بالنسبة لقطاع الأعمال العام، فقد أصبح يواجه بشكل مباشر صعوبات الاستمرار والبقاء في ظل المنافسة وآليات السوق؛

٢) أوكل القانون للشركات القابضة التي استحدثها للإشراف على الشركات التابعة طرح نسبة من رأس مال الشركات التابعة لا تتعدى ٤٩% من أسهمها للبيع، كما أعطى للشركات إمكانية تأجير خطوط الإنتاج أو تشغيلها لحساب الغير، وبدأت الشركات القابضة بالقيام بدورها في التمويل بتأسيس الشركات المساهمة التابعة بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها وشراء وبيع الأسهم. وتم حصر الأصول غير المستغلة لتحميلها تحميلا اقتصاديا مناسبا أو لتأجيرها أو لتسييلها واستخدام حصيلتها في تخفيض المديونية. وتم بيع الأسهم المملوكة في الشركات المشتركة وتم التفاوض مع البنوك لإعادة جدولة الديون من أجل إصلاح الاختلالات

الهيكلية التمويلية وتم حصر وتصنيف المخزون السلعي والعمل على التخلص من الراكد منه ومحاولة تصحيح أوضاع الشركات الخاسرة.

يتكون برنامج الخصخصة من عدة قطاعات تجزأ من أجل البيع، أولا الأسهم التي تملكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات المشتركة الخاضعة لأحكام القانون ٢٣٠، والشركات المساهمة الخاضعة لأحكام قانون ١٥٩، وثانيا الأسهم التي تمتلكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة لأحكام قانون ٢٠٣ والتي ما زال القطاع الخاص يساهم فيها منذ إنشائها، ثالثا الأسهم التي تملكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة للقانون ٢٠٣ والتي تمتلكها الشركة القابضة بالكامل، ورابعا ما تحدده الشركات التابعة من أصول يمكن أن تطرح للبيع (محلات، خطوط إنتاج، فنادق، ......الخ). (٣٤)

ويمنح مشترو وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتي تحددها القوانين والتشريعات السائدة وبالأخص لا تفرض أي قيود على المشترين الجدد فيما يتعلق بالإنتاج المستهدف للوحدات الإنتاجية والمبيعات بالأسواق المحلية والخارجية، فيما عدا قطاع الخدمات العامة، ويترك لهم الحرية لتحديد الحجم الأمثل للعمالة.

الفترة الأولى من الخصخصة: ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦

التجربة الأولى للخصخصة في مصر جاءت من خلال طرح أسهم شركة مصر لصناعة الكيماويات والتي قام بها بنك مصر في بداية ١٩٩٣، وقد لاقت نجاحا كبيرا حيث تم طرح ٥.٥ مليون سهم وجاءت الطلبات بـ ٦.٥ مليون سهم، وجاءت المرحلة الثانية بعد الإعلان الرسمي ببدء تطبيق برنامج الخصخصة بعد استقرار أوضاع الشركات القابضة بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وتمهيد أوضاع البورصة لاستقبال البضاعة الجديدة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وبالفعل بدأ طرح أسهم شركات القطاع العام بنسبة ١٠% من إجمالي الشركات المطروحة بسعر التقييم. وقد تمت عمليات خصخصة ناجحة في تلك الفترة منها شركة البويات والصناعات الكيماوية وشركة العامرية للأسمنت. ولكن مع حالة التراجع في البورصة المصرية بدأت أساليب جديدة للخصخصة مثل عملية البيع عن طريق شركات السمسرة والتي تم من خلالها بيع بعض الشركات. وقد بدأ أيضا بيع الأسهم بأسلوب المزاد مثلما حدث مع شركة الشرقية للدخان والتي تم طرحها للاكتتاب في ١٩٩٥/٦/٢١ بأسلوب الاكتتاب بدون حد أقصى.(٣٥)

الفترة الثانية للخصخصة: ١٩٩٦ إلى اليوم

وقد شهد برنامج الخصخصة حالة من الإسراع منذ شهري مايو ويونيو ١٩٩٦ نجم عنها طرح العديد من أسهم الشركات بحصص تتراوح ما بين ٤٠% و ٧٠% من أسهم الشركات، وهو ما يعني الاتجاه نحو خصخصة الشركات بالكامل والتخلي عن أسلوب الـ ١٠%. وقد شملت هذه المرحلة أولا بيع أسهم الشركات التي سبق طرح ٢٠% من أسهمها في عام ١٩٩٥ في البورصة، وبلغ عددها ١٦ شركة بما لا يتجاوز ٥١% من أسهم هذه الشركات، ثانيا طرح شرائح شركات لم يسبق طرحها في السوق وعددها ٤٦ شركة مع استمرار البيع بما يتجاوز ٥١%، وتندرج تحت هذه الشركات قطاعات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والهندسية والمعدنية وغير المعدنية والمقاولات والإسكان، وثالثا طرح ١٤ شركة بالكامل للبيع في قطاعي الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية، رابعا بيع ٣٧ فندقا مملوكا للقطاع العام و٢٧ فندقا مبنيا و١٠ بواخر عائمة، خامسا طرح محلات التجارة الداخلية المملوكة للقطاع العام للبيع مثل صيدناوي وعمر أفندي وبنزايون وهانو، الخ، سادسا طرح حصة بنوك القطاع العام في البنوك المشتركة وعددها نحو ١٣ بنكا. (٣٦)

وقد أدت سياسات الإصلاح والخصخصة إلى خروج ٧٠ ألف عامل بنظام المعاش المبكر خلال الشهور الستة الأخيرة من ١٩٩٨، وبذلك يصل عدد العاملين الذين تم الاستغناء عنهم بهذا النظام إلى ١٣٠ ألف عامل خلال عام واحد فقط. ومن المتوقع أن يتم الاستغناء عن العاملين بنسب تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠% من حجم العمالة في ٦٠ شركة مطروحة للبيع في عام ١٩٩٩، ويتوقع أن يتم الاستغناء عن أكثر من ٢٠٠ ألف عامل في نهاية ١٩٩٩. ومشروع المعاش المبكر الذي تكلف نحو ٣ مليارات جنيه حتى نهاية ١٩٩٨ يتم تمويله من حصيلة بيع الشركات والتي بلغت ٥.١٦٣ مليار جنيه حتى الآن.

البورصة

لا يمكن فصل عملية الخصخصة عن عملية تكوين وتطوير سوق للأوراق المالية (البورصة) فالبورصة هي الوعاء الذي تم من خلاله بيع وتداول أسهم شركات القطاع العام، وهي بالتالي وعاء الخصخصة، وقد تزامن صدور قانون ٩١ لسنة ١٩٩٢ (قانون البورصة) مع بداية تطبيق برنامج الخصخصة والذي شكل البضاعة التي أصبحت جاهزة (أسهم الشركات) وتنتظر فتح السوق.

كانت قيمة التداول في ١٩٨٥ تبلغ ٦٢ مليون جنيه فقط، وفي بداية برنامج الإصلاح كان حجم التداول قد وصل إلى ٤٢٨.٧ مليون جنيه عام ١٩٩١، وارتفع إلى ٢٥٥٧.٢ مليون جنيه في ١٩٩٤، وقفز إلى ٣٨٤٩.٤ مليون جنيه في نهاية ١٩٩٥، ثم تضاعف مرة أخرى في ١٩٩٦-١٩٩٧. (٣٧)

إن البورصة المصرية ليست مقياسا لقوة أو ضعف الاقتصاد المصري بشكل عام. فصعود وهبوط مؤشر البورصة مرتبط بشكل مصيري بالمعروض من أسهم القطاع العام المباعة والمعروفة بأسهم الخصخصة والمضاربة عليها. ومع زيادة الطلب من قبل المستثمرين على الأوراق المالية المتداولة والمطروحة وقلة المعروض في سوق التداول (حدود حجم الخصخصة) نما نشاط المضاربة الشديدة وبدأت تظهر مسميات الأسهم، كالأسهم "الذهبية" والسهم "الماسي" والحصان الأسود وغيرها، وأدت المضاربة إلى ارتفاع أسهم الشركات ذات المراكز المالية الضعيفة (غالبية شركات القطاع العام المباعة) وبالتالي انخفاض أسعارها مرة أخرى عندما بدأت موجات البيع للاستفادة من فروق الأسعار مما أثر على شريحة كبيرة من حائزي الأسهم. فمثلا أسهم شركة الشرقية للدخان والتي بيعت بالمزاد انخفض سعرها إلى ٣٥ جنيها للسهم، بمعنى أن أقل خسارة يحققها مستثمر يود أن يتخلص منها اليوم هي ١٠ جنيهات للسهم بالرغم من التوقعات الذهبية وقت الشراء، وقد حدث تطور مثيل مع أسهم شركة الزيوت المستخلصة وشركة النيل للأدوية وشركة الكابلات المصرية.

كانت أحد أهم الأسباب في تزايد الطلب على الأسهم وارتفاع أسعارها منذ منتصف عام ١٩٩٤ هو انخفاض أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية وكذلك العملات الأجنبية، وليس ثقة المستثمرين في "الربحية" الحقيقية للشركات. والجذب نحو سوق المال المصري ساعده أيضا ما قامت به بعض الشركات من توزيع أسهم مجانية أو كوبونات عالية مثل شركة أبو قير للأسمدة التي وزعت نصف سهم مجاني عن ميزانية ٩٣-١٩٩٤، فكانت النتيجة ارتفاع سعر السهم من ٤٥ جنيها إلى ١٠٦.٥ جنيه في الأسبوع الثالث من أكتوبر ١٩٩٤، وكذلك شركة السويس للأسمنت التي وزعت أسهما منخفضة القيمة على قدامى المساهمين مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم من ٤٥ جنيها إلى ٦٨ جنيها في أكتوبر ١٩٩٤. ولكن هذا التضخم في أسعار الأسهم لم يكن له أي صلة بربحية أو نجاح الشركات أو بأداء الاقتصاد المصري ككل، وبالتالي بدأ الانهيار سريعا في ١٩٩٦ و ١٩٩٧، واستمرت الأسهم في تقلبات عنيفة منذ ذلك الحين واستمر كثير من المستثمرين في تسييل الأوراق المالية لديهم ليس للحصول على سيولة لشراء أسهم جديدة ولكن للخوف من فقدان رؤوس أموالهم مع وجود ظاهرة عروض البيع التي يقابلها طلبات شراء. وقد انعكس ذلك على المؤشر العام لسوق المال، والذي انخفض سريعا منذ ١٩٩٦، ويظل متقلبا كانعكاس لما تطرحه الحكومة من أسهم خصخصة

جديدة والمضاربة عليها، ثم الانخفاض من جديد. وفي نهاية ١٩٩٨ حدث تراجع عنيف لأسهم الخصخصة وانخفضت أسعار ٣٧ شركة لأقل من سعر الطرح وتصدرت الانخفاضات شركة القاهرة للإسكان التي تم طرحها في مارس ١٩٩٧ بسعر ٢٤ جنيها لتصل في نهاية ١٩٩٨ إلى أقل من ٩ جنيهات للسهم، وشركة تيليمصر التي طرحت أسهمها عند سعر ٣٠ جنيها في ١٩٩٦ لتصل إلى ١٠ جنيهات للسهم، ومصر للألومنيوم التي تم طرحها في فبراير ١٩٩٨ بسعر ٧١ جنيها انخفضت في نهاية العام إلى ٢٨ جنيها للسهم. وكلما اقتربنا من نهاية برنامج الخصخصة كلما بدأ في الظهور الفارق الضخم بين القيمة الورقية للسهم وبين الضعف التنافسي الشديد للشركات. (٣٨)

الإصلاح الاقتصادي في الريف والأزمة الزراعية

ظل النظام القائم في الريف حتى نهاية الثمانينات وبداية برنامج الإصلاح الاقتصادي في ١٩٨٧ نظاما تسيطر عليه الدولة من خلال التوريد الإجباري واحتكار مستلزمات الإنتاج. وقد تصاعد الفائض الذي تستخرجه الدولة من الفلاحين بشكل كبير خلال الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥، حيث زاد الفائض بالأسعار الجارية من نحو ١٤٠١.٢٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٢٠٩.٣٦ مليون جنيه عام ١٩٨٥. (٣٩)

وكانت الدولة تحصل في الثمانينات من خلال الفارق بين سعر التوريد وسعر التصدير ٥٨% من قيمة محصول القطن وحتى عام ١٩٩٢. وقبل تحرير تجارة القطن كانت الدولة تحصل ٤٤% من قيمة السعر العالمي للقطن. ولكن القطاع الزراعي كان يعاني من أزمة عنيفة وأصبح عبئا ثقيلا على الدولة على الرغم من الفائض المحول، وتفاقمت هذه الأزمة في النصف الثاني من الثمانينات.

فقد كانت قيمة الصادرات الزراعية حتى عام ١٩٧٣ تفوق قيمة الواردات الزراعية بشكل كبير، حيث حقق صافي عائد التجارة الخارجية الزراعية أكثر من نصف حصيلة العملات الأجنبية في الفترة ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣. ولكن خلال الثمانينات حدث تدهور سريع في الصادرات الزراعية حيث بلغ معدل الانكماش في هذه الصادرات ١٥% في نهاية الثمانينات، وقد وصل العجز في الميزان التجاري الزراعي إلى ٣.١٦ مليار دولار في متوسط الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ ممثلا نحو ١٣.٧% من إجمالي العجز التجاري. (٤٠)

وكانت التجارة الخارجية الزراعية تمثل نحو ثلث التجارة الخارجية الكلية في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٩، وتضاءلت هذه النسبة إلى ٢١.٧% في الفترة ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥، وإلى ١٤% في النصف الثاني من الثمانينات. وقد انخفضت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من ٢٤.٨% في متوسط فترة ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥، إلى ١٥.٦% في متوسط فترة ١٩٨٦ إلى ١٩٩٢، كما انخفضت نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات من ٤١.٤ في متوسط فترة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٩ إلى ١٥.٥% في فترة ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥، ثم إلى ٨.٤% في متوسط فترة ١٩٨٦ إلى ١٩٩٢. (٤١)

وترجع أزمة الزراعة المصرية إلى عدة عوامل، أهمها هو ضآلة الاستثمار في الزراعة. فقد كانت نسبة الاستثمار في الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات أقل من ٨% في بداية الثمانينات، وانخفضت إلى ٧% في نهاية الثمانينات، وهذا بالرغم من أن قطاع الزراعة لا يزال يمثل جزءا رئيسيا من الاقتصاد، فهذا القطاع بما يشمل من الإنتاج والتسويق وتصنيع المنتجات، يمثل أكثر من ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي.

وقد أدى النقص الدائم في الاستثمار في تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي إلى ارتفاع تكلفة المحاصيل، وبالتالي ارتفاع الأسعار للمحاصيل المصرية بالمقارنة بالدول الأخرى، ولعل أكبر وأهم مثال على ذلك هو القطن طويل التيلة والذي كان يشكل منذ القرن الماضي أهم محصول تصديري وأكبر مورد للعملة الأجنبية، وقد كانت صادرات القطن تمثل ٦١.٣% من جملة الصادرات الزراعية في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥، وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٤٣.٩% فقط في فترة ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠، وقد فقدت مصر معظم أسواق التصدير بالنسبة للقطن لحساب الأقطان المنافسة وعلى رأسها القطن البيما الأمريكي الذي حل محل القطن المصري في سوق شمال أوروبا. وقد زادت أسعار تصدير القطن المصري طويل التيلة عن أسعار البيما الأمريكي خلال النصف الثاني من الثمانينات بنسب تتراوح بين ٣٠% و ١٢٧%. كما انخفض أيضا نصيب مصر من صادرات الأرز العالمية من ٢% في فترة ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ إلى ٠.٥% في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ حيث تراجعت مصر من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثامنة. (٤٢)

وقد أوضحنا من قبل كيف أصبحت مصر من أكبر مستوردي القمح والسلع الغذائية في العالم، وكيف كانت الزيادة في الإنتاج الزراعي بعيدة كل البعد عن الزيادة في الاستهلاك.

سبب آخر أكثر مباشرة لأزمة الثمانينات في الزراعة كان انهيار أسواق أوروبا الشرقية. فقد كانت هذه الأسواق تستوعب جزءا كبيرا من الصادرات الزراعية المصرية من خلال اتفاقيات تبادل ثنائية، وتميزت هذه الاتفاقات بطابع سياسي ومستقر وغير متأثر بالأسعار العالمية، وبالتالي فاقم من الضعف التنافسي للزراعة المصرية. وحين انهارت هذه الأسواق وجدت الحكومة المصرية نفسها في سوق عالمي لا تستطيع التنافس فيه حتى في الإنتاج الزراعي.

هذه هي الخلفية التي جاء من خلالها برنامج التكيف الهيكلي في الريف، فلحظة قرار البدء في "تحرير" القطاع الزراعي وانسحاب الدولة من التدخل المباشر في الإنتاج الزراعي هي اللحظة التي أصبح فيها عبء استيراد الغذاء وزيادة التكلفة النسبية للمحاصيل الزراعية في السوق العالمي أكبر من الفائض الذي كان يستخرج لصالح الدولة من الريف. طالما كان القطاع الزراعي مربحا للدولة ولو بشكل محدود كانت الدولة تصر على استمرار تحكمها في الريف، ولكن حين أصبح سببا للخسائر أصبح من الضروري على الدولة الخروج من هذا القطاع. ومن المهم ملاحظة أن الدولة كان يصعب عليها أخذ هذا القرار لأن الشكل القديم (سيطرة الدولة والتسعير الجبري، الخ) كان ركيزة الاستقرار السياسي في الريف، ولكن لم يكن هناك مفر أمام النظام. وقد طرح مشروع الإصلاح الاقتصادي للريف أملا في جذب الاستثمارات الخاصة التي تمكنه من أن يصبح مربحا من جديد، وقد تطور برنامج الإصلاح من خلال مرحلتين أساسيتين. المرحلة الأولى من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ شملت بداية تحرير الأسعار وإنهاء التحصيل الجبري لعشرة محاصيل أساسية والبدء في عملية فتح الأسواق للاستثمار الخاص، وكانت النتائج الأساسية لهذه المرحلة هي رفع ثمن السماد بنسبة ٧٥% وتحرير ١٠ محاصيل نهائيا والسماح للقطاع الخاص بتصدير الموالح، وفصل البنك الزراعي عن تسويق مستلزمات الإنتاج. (٤٣) أما المرحلة الثانية من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ فاستهدفت زيادة سعر تحصيل القطن إلى ٦٦% من السعر العالمي ثم تحرير السعر تماما في ١٩٩٤ ورفع التحصيل الإجباري للقطن وإلغاء الدعم لجميع مستلزمات الإنتاج وتقييد، ثم إلغاء ، الائتمان المدعم للفلاحين وإصلاح وتحرير بنية إنتاج البذور وتسويقها. (٤٤)

١. تحرير المحاصيل الزراعية

وقد تم رفع السعر الحقيقي للقطن بنسبة ٤٥% بين ١٩٨٦ و ١٩٩١ وظلت عند هذا السعر المرتفع حتى ١٩٩٣، ونتيجة لذلك أصبحت ربحية دورة القطن والبرسيم أعلى من ربحية دورة القمح والذرة والأرز، وكان التوقع هو التحول من هذه المحاصيل إلى القطن بشكل واسع ولكن هذا لم يحدث وظلت الأراضي المزروعة بالقطن تتضاءل في ١٩٩٣ و ١٩٩٤.

ولا يمكن تفسير ذلك إلا بالنظر إلى تقلبات السعر العالمي للقطن وانخفاضه الحاد في أعوام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣. ففي ١٩٩١ انخفض سعر التصدير الرسمي بنسبة ٣٠% ووصل سعر التصدير في ١٩٩٣ إلى نصف سعر ١٩٩١. وفي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ كان السعر المتفق عليه بين الحكومة والمزارعين يزيد بنسبة ١٤% عن السعر العالمي مما أدى إلى أزمة في دفع ثمن القطن للفلاحين في ١٩٩٣، وبعد عدة شهور من التأجيل دفعت الدولة للفلاحين ثمن القطن بما يزيد عن ٣٠% عن السعر العالمي. (٤٥) أدت حالة التقلبات هذه إلى تراجع الفلاحين عن زراعة القطن، وقد انخفضت مساحة الأراضي المزروعة بالقطن من ٨٥٠ ألف فدان عام ١٩٩١ إلى ٨٤٠ ألف فدان في ١٩٩٢ ثم إلى ٨٠٠ ألف فدان في ١٩٩٣، وإلى ٧٢٠ ألف فدان في ١٩٩٤. (٤٦) وفي الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩١ وهي فترة إتمام تحرير المحاصيل الزراعية حدث نمو حاد في المساحات المزروعة بالقمح والشعير كرد فعل للربحية المتزايدة لهذين المحصولين. وقد زادت مساحة المحصولين بنسبة ٥٠% بين ١٩٨٦ و ١٩٩١، وجاء ذلك النمو على حساب محاصيل مثل الأرز والقطن. وحتى عندما انخفضت الأسعار العالمية للقمح والشعير في ١٩٩٢ انخفضت مساحة المحصولين بنسبة ٨% فقط ولكن المزارعين لم يتحولوا إلى زراعة القطن بسبب تقلبات الأسعار ولا إلى الأرز بسبب محاولات الحكومة التقليل من زراعته لتقليل استهلاك المياه. (٤٧)

وقد ارتفع سعر القمح من ٣٥ جنيه للأردب في ١٩٨٦ إلى ٧٥ جنيه للأردب في ١٩٨٩، أي بزيادة تتجاوز الـ ١٠٠%. وقد قابل هذه الزيادة توسعات في المساحة المزروعة بالقمح من ١٢٠٦ ألف فدان في عام ١٩٨٦ إلى ١٥١٨ ألف فدان في ١٩٩٠، أي بزيادة قدرها ٢٠.٥%. (٤٨)

وتظل الأسعار العالمية للمحاصيل في تقلب مستمر منذ منتصف التسعينات. ومع أزمة نهاية التسعينات نجد انخفاضا حادا في أسعار السلع الزراعية الأساسية.

لقد تم استبدال نهب الدولة المنظم بفوضى السوق. وقد تميز النظام القديم بالنسبة للفلاحين الصغار بأنه كان واضحا في بداية كل دورة زراعية السعر الذي ستعطيه الدولة للفلاح مقابل المحصول، وبالتالي يعرف الفلاح مقدما حجم الفائض الذي ستنهبه الدولة. كان هذا النهب مستقلا عن أسعار السوق العالمي، ولكن الآن يواجه الفلاح السوق العالمي مباشرة. ومن البديهي أنه كلما زادت قطعة الأرض التي يملكها الفلاح كلما استطاع التنويع في المحاصيل وبالتالي مواجهة التقلبات في الأسعار بدرجة من المرونة. ولكن الفلاح الصغير ليس لديه هذه المرونة ويكون معنى تقلب الأسعار بالنسبة له ولأسرته الدمار والجوع وبيع الأرض، إذا لم يكن هذا العام فيكون العام المقبل، وإذا لم يكن مع محصول القطن فسيكون مع انهيار أسواق القمح. فالسوق العالمي لا يرحم المنتج الصغير.

٢. تحرير مستلزمات الإنتاج

شمل برنامج الإصلاح مشروع يهدف إلى التحرير التام لسوق مستلزمات الإنتاج، وشمل المشروع السماح للقطاع الخاص بالاتجار في كل مستلزمات الإنتاج والسماح له باستيراد الأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج والسماح له بتأجير مخازن البنك

الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والتحضير لبيع هذه المخازن وإلغاء قيام القطاع العام ببيع العلف الموحد بأسعار مدعومة ورفع الدعم عن الائتمان الزراعي.

وكانت نتائج "تحرير" مستلزمات الإنتاج واضحة وعنيفة منذ بداية التسعينات. فأولا أخذت أسعار الأسمدة الكيماوية بمختلف أنواعها في الارتفاع الحاد عقب قرارات الإصلاح بنسب متفاوتة كان أقلها اليوريا (٦٤%) وأعلاها سلفات البوتاسيوم (٥٤٧%) وكان ذلك نتيجة مباشرة لعدة عوامل مرتبطة بالإصلاح مثل ارتفاع أسعار البيع من المصانع نتيجة إلغاء دعم المكونات والطاقة وارتفاع سعر صرف الدولار وتخفيض دعم الموازنة للأسمدة بشكل سريع من ١٨٣ مليون جنيه إلى ٦٢ مليون جنيه فقط، وفرض ضريبة مبيعات على الأسمدة. وثانيا، ارتفعت أسعار المبيدات الكيماوية بنسب مختلفة تتراوح بين ٣٠% و ٥٨%. وثالثا، ارتفعت أسعار التقاوي لمختلف أنواع الزراعات بعد تحريرها في ١٩٨٧ بنسب تتراوح بين ٣٠% و ٤٠٠%. ورابعًا، ارتفعت أسعار الآلات الزراعية سواء المنتجة محليا أو المستوردة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار خامات التصنيع من الكتلة الشرقية وارتفاع سعر الدولار وفرض ضريبة مبيعات قيمتها ١%، وارتفاع تكلفة فوائد التمويل من ١٢% إلى ٢١%، ونتيجة لذلك فقد ارتفع سعر الجرار نصر ٧٥ حصان من ١٥.٧٧٥ جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١٧.٣٥٠ جنيه عام ١٩٩١، ثم إلى ٢٦.٦٠٠ جنيه عام ١٩٩٢. (٤٩)

إذن فقد ارتفعت تكلفة الإنتاج إلى أضعاف ما كانت عليه قبل الإصلاح. وقد كانت الدولة في النظام القديم تحتكر سوق المستلزمات وتنظم بيعها وتوزيعها على الفلاحين بحيث تربح الدولة من تسويق هذه المستلزمات من خلال تسعيرها بأكثر من تكلفتها، ولكن هذا التربح كان مرتبطا بقدرة الفلاح على الشراء. أي أن الدولة كانت مهتمة باستمرار الاستقرار في الريف، وكانت بالتالي تعدل من أسعار المستلزمات بما يحقق هذا الاستقرار ويسمح لها ببعض التربح في نفس الوقت، ولكن النظام الجديد يسمح للقطاع الخاص باحتكار أسواق المستلزمات سواء في الاستيراد أو الإنتاج. وهذا القطاع ليس لديه نفس المرونة في حجم أرباحه ولا يهتم بنتائج هذه الأرباح على الفلاح الصغير.

لقد تم "تحرير" النهب وتحويله من الدولة للقطاع الخاص وكبار الفلاحين القادرين على تحمل الارتفاع في تكلفة الإنتاج وتقلبات الأسعار العالمية للمحاصيل والمستلزمات، والثمن يدفعه فقراء الفلاحين من صغار الملاك والمستأجرين.

إن الدخل الموازي لخط الفقر في عام ١٩٩٢ وصل إلى نحو ٧٨٤.٢ جنيه للفرد سنويا، وبافتراض اعتماد الأسرة بالكامل على الدخل من الإنتاج النباتي فإن الدخل المقدر للأسرة الريفية الموازي لخط الفقر يقدر بنحو ٤٥٠٤.٣ جنيه، وبمقارنة تلك التقديرات مع متوسط صافي عائد الدورات عام ١٩٩٢، يتبين أن المساحة اللازمة لتغطية الدخل الموازي لخط الفقر أصبح نحو ٣.٤ فدان للأسرة وهو ثلاثة أضعاف ما كان عليه في بداية الثمانينات. (٥٠)

لقد زادت قيمة الإنفاق على الغذاء اللازم لتوفير الحاجات الغذائية الأساسية عن الإنفاق الممكن توفيره من الأسر الفقيرة زادت نسبتها من نحو ٢٩.٧% إلى ٦٤.٥% في الريف فيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٢. كما انخفض الأجر الحقيقي للعامل الزراعي في عام ١٩٩٢ إلى نصف ما كان عليه في عام ١٩٨٦.

٣. تحرير العلاقة الإيجارية

هناك استنتاج منطقي من كل ما سبق وهو أن الضغوط على الفلاح الصغير سواء كان مالكا أو مستأجرا أصبحت بعد الإصلاحات غير محتملة وأن هذه الضغوط تدفع في اتجاه طرده من الأرض وتركيز الأرض في مساحات أكبر. ولكن قانون الإيجارات الزراعية القديم لم يكن يجعل ذلك ممكنا فالقانون كان يسمح بتوريث الأرض المؤجرة وكان يحدد الإيجار بسبعة أمثال

الضريبة ويمنع عمليا طرد الفلاح من الأرض. وكانت التعديلات التي أدخلها السادات على القانون وهي أن تصبح الضريبة التي يتم على أساسها تحديد الإيجار هي الضريبة الحالية وليست الضريبة عند بدء العمل بالقانون قد رفعت الإيجارات بعض الشيء ولكنها لم تغير جوهر القانون وهو عدم إمكانية طرد الفلاحين من الأرض وبالتالي عدم إمكانية تركيز الأرض الزراعية.

وبعد تحرير سوق المستلزمات وتحرير سوق المحاصيل كان لابد من إلغاء القوانين القديمة التي تعيق سوق الأراضي الزراعية وبالتالي تعيق عملية تركيز الأرض والتي تعتبر الطريق الوحيد نحو جذب استثمارات خاصة إلى الإنتاج الزراعي. وقد انطوى التعديل الذي بدأ في تنفيذه في السنة الزراعية ١٩٩٢-١٩٩٣ على زيادة القيمة الايجارية من ٧ أمثال الضريبة على الأطيان إلى ٢٢ مثل الضريبة، وظل هذا الوضع في مرحلة انتقالية حتى عام ١٩٩٧ تم بعدها تحرير العلاقة الايجارية تماما لتترك لقوى السوق. (٥١)

وأصبح الفلاح الصغير المستأجر والمالك مطاردا من كل الاتجاهات، فأسعار مستلزمات الإنتاج تضاعفت عشرات المرات وأسعار المحاصيل الزراعية أصبحت متروكة لسوق عالمي شديد التقلب ومنافسة من بلدان أكثر قدرة وكفاءة في إنتاج نفس المحاصيل، وأصبح الائتمان من البنوك شبه مستحيل بعد إلغاء دعمها وتركها للسوق، وجاءت الضربة النهائية بقانون الإيجارات الجديد، وستؤدي هذه العوامل كلها إلى عملية طرد واسعة النطاق لمئات الآلاف من الفلاحين المستأجرين والملاك الصغار.

تطور القطاع الخاص الصناعي

يهيمن على أطروحات اليسار التقليدي والقومي فكرة أنه منذ الانفتاح الاقتصادي وحتى الآن ظلت الصناعة المصرية في تدهور مستمر، فالقطاع العام يتم تقليصه وتخفيض عماله، أما القطاع الخاص فهو مركز في القطاعات التجارية والخدمية أو بعض الصناعات الخفيفة مثل صناعات الأغذية. أي أن الرأسمالية الخاصة غير منتجة على المستوى الصناعي وأن لها طابع "طفيلي" و "تجاري" أو في المصطلحات الأكثر تعقيدا رأس مال كومبرادوري بمعنى أنه فقط أداة لرأس المال الأجنبي ومركزا في الاستيراد والتصدير وغير قادر على أو راغب في الإنتاج الصناعي.

الاستنتاج السياسي البديهي من هذه الأطروحة هو أن الطبقة العاملة الصناعية المصرية في حالة تضاؤل وضعف مستمرين منذ السبعينات وبالتالي أي طرح مبني على أساس دور قيادي للطبقة العاملة يكون مرفوضا بتهمة المثالية وعدم فهم التحولات الجارية!.

ولكن واقع التطورات على الساحة الصناعية يدحض هذه الأطروحات كليا. فمنذ الثمانينات هناك نمو غير مسبوق للقطاع الخاص الصناعي في كل المجالات الأساسية من صناعات الأغذية والملابس إلى صناعات السيارات والحديد والصلب والإليكترونيات. وقد ارتفع نصيب الصناعة (باستثناء قطاع البترول) من إجمالي الناتج المحلي من ١٣.٥% عام ١٩٨٠-١٩٨١، إلى ١٨% في عام ١٩٩٦-١٩٩٧. (٥٢)

وقد ارتفع متوسط نصيب الصناعة من إجمالي الناتج المحلي من ١٤.٦% بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ إلى ١٧% بين ١٩٨٨ و ١٩٩٢، وكان متوسط معدل نمو القطاع الصناعي بين ١٩٨٢ و ١٩٩٥ (باستثناء قطاع البترول) ٧.٥% مقارنة بـ ٣.٢% في قطاع الزراعة و٥.٢ في قطاع التجارة و ٥.٢% في إجمالي الناتج المحلي. وفي الفترة بين ١٩٨٧-١٩٨٨ و ١٩٩١-١٩٩٢ وصل معدل نمو الصناعة إلى ٧% مقارنة بـ ٣% في الزراعة و ٤.٨% في التجارة و ٤.٨% في إجمالي الناتج المحلي. (٥٣)

وقد ارتفع نصيب الصناعة في استثمارات القطاع الخاص من ١٥.٩% في ١٩٨١ إلى ٣٤.٧% في ١٩٩٠ و ٤٥.٩% في ١٩٩٥، ومع سياسة الخصخصة ارتفع نصيب القطاع الخاص في الإنتاج الصناعي من ٣٦.٩% في أوائل الثمانينات إلى ٥٥.٦% في ١٩٩٠ وإلى ٧٥% في ١٩٩٦-١٩٩٧. (٥٤)

وقد حدثت بعض التغييرات الهامة في بنية القطاع الخاص الصناعي، ففي حين ظلت صناعة النسيج والملابس في الصدارة وارتفعت نسبتها من ٢٧.١% في ١٩٨٠-١٩٨١ إلى ٣٤.٣% في ١٩٩٦-١٩٩٧، انخفضت في نفس الفترة نسبة صناعة الأغذية من ٤٩.٣% إلى ١٧.٨%، وارتفعت نسبة الصناعات الهندسية من ٩% إلى ١٥.٨% وصناعة الكيماويات من ٨.١% إلى ٢٣.٩%. (٥٥)

وقد نمت بشكل سريع صناعة الكيماويات منذ الثمانينات كما هو واضح من الأرقام، وهذه الصناعة تتميز بكثافة عالية لرأس المال ولها علاقات مباشرة بقطاع الزراعة من خلال الأسمدة، وأيضا علاقات مباشرة بالصناعات التحويلية (المنظفات الصناعية، والأصباغ) وبصناعة الدواء.

والصناعة التي شهدت أيضا نموا وتطورا شديد الأهمية هي صناعة السيارات. ويوجد اليوم ١٥ مصنعا عملاقا برأس مال ٦.١ مليار جنيه و١٣٣ مصنعا للصناعات المغذية برأس مال ٢ مليار جنيه. وقد أضافت هذه الصناعة أكثر من ١٠٠ ألف عامل صناعي منذ منتصف الثمانينات.

وفي عام ١٩٩٧ وافقت هيئة الاستثمار على إنشاء ٢٢ مصنعا جديدا لصناعة السيارات بقيمة مليار جنيه و١١٣ مصنعا للصناعات المغذية برأس مال ٩٤٣ مليون جنيه. وقد وصلت نسبة التصنيع المحلي إلى ٤٠% من مكونات السيارات ووصلت مبيعات السيارات محليا من ٢٠ ألف سيارة عام ١٩٩٤ إلى ٧٥ ألف سيارة عام ١٩٩٥. وقد تأسست هذه الصناعة على أساس مشاركة بين رأس المال المحلي والعالمي، عائلة أباظة مع بيجو الفرنسية، وشفيق جبر (آرتوك) مع سكودا التشيكية (المملوكة حاليا من قبل فولكس فاجن الألمانية)، وعائلة غبور مع هيونداي الكورية، وحسام أبو الفتوح مع دايو الكورية و**BMW** الألمانية. (٥٦)

وهناك تداخل وارتباط حميم بين البرجوازية الصناعية الجديدة والبرجوازية التجارية، فالرأسماليون الذين كانوا يقودون عملية الاستيراد منذ السبعينات هم أنفسهم الذين يقودون عملية التصنيع في التسعينات، والعكس أيضا صحيح، فعائلات أباظة وغبور وأبو الفتوح تحولوا من استيراد السيارات إلى تصنيعها، وعائلة العربي تحولت من استيراد الأدوات الكهربائية إلى تصنيعها. أما محمد فريد خميس فقد توسع في إنتاج السجاد إلى قطاع الاستيراد والتصدير.

وقد تركزت الطفرة الصناعية الحالية في المدن الصناعية الجديدة، وقد أعطى قانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ميزات عديدة للمستثمرين فاقت الميزات المحدودة لقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، ومنها ١٠ سنوات إجازة ضريبية على الأرباح الصناعية والتجارية، وفوائد الائتمان بالعملة الأجنبية، وضريبة الدخل والاستثناء من الجمارك على الميكنة والأدوات المستوردة. وقد استفادت الشركات في المدن الجديدة من مزايا قانون ١٥٩ وقانون ٤٣، كما جاء قانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بمزايا جديدة ومنها مد الإجازة الضريبية إلى ١٥ عاما. (٥٧)

ويوجد الآن ١٥ مدينة صناعية جديدة يعمل بها حوالي ربع مليون عامل. وهذا الرقم يشمل فقط العمال المقيدين ويصل العدد الإجمالي للعمال إلى ضعف هذا الرقم في أقل التقديرات. ومدينة العاشر من رمضان هي أكبر المدن الصناعية ونصيبها ٤١.٦% من إجمالي المصانع، و٥٤.٥% من إجمالي الإنتاج للمدن الجديدة، ويذهب حوالي ٨١% من إنتاج المدن الجديدة إلى



السوق المحلي، والتصدير يلعب دوراً ما زال محدوداً للغاية. فهذه المصانع تستفيد بشكل كبير من حماية جمركية عالية ولا تواجه بأي شكل من الأشكال المنافسة العالمية. (٥٨)

المصانع الموجودة حتى ١٩٩٧/٦/٣٠ (٥٩)

المدينة	عدد المصانع	رأس المال (ألف جم)	الإنتاج (ألف جم)	عدد العمال المسجلين
العاشر من رمضان	٨١٩	٧.١٣٥.٢١٦	١٠.٦٨٧.١٠٦	١٣٣.١٠٨
السادس من أكتوبر	٥٢٩	٢.٧٤٧.٧٤٦	٥.٨٠١.٦٠٧	٥٦.٢٩٣
السادات	١٤٤	١.٩٧٠.٧٨٤	١.١٧٧.٩٥١	١٣.٩٩٨
برج العرب	٢٧٩	٧٨٤.٨٠٨	٩٧٠.٣٦١	١٥.٤٣٥
الصالحية الجديدة	٣١	١٠٠.٦٣٤	٥٧٠.٠٥٥	١.٦٧١
دمياط الجديدة	٩١	١٠٠.١٧٣	٧٤.١٥٧	.٢
بني سويف الجديدة	٦	٢٨٥	٤.٥٤٥	٨١
بدر	٤١	١٦٠.٧٩٩	١٣٩.٦٢٢	١.٩٢٨
النوبارية الجديدة	١١	٢.٧٨٣	٩.٤٧٧	١٤٩
العبور	١٤	٧٠.٦٠٠	٢.٠٠٠	٥٧٠
الإجمالي	١٩٦٥	١٣.٠٧٣.٨٢٨	١٩.٤٣٦.٨٨١	٢٢٦.٠٠٠

المصانع تحت الإنشاء حتى ١٩٩٧/٦/٣٠ (٦٠)

المدينة	عدد المصانع	رأس المال (ألف جم)	الإنتاج (ألف جم)	عدد العمال المسجلين
العاشر من رمضان	٣٠٥	١.٥٤٨.٣٧٣	١.٤٠٦.٦٤٦	١٥.١٨٠
السادس من أكتوبر	٣٣٤	٢.٢٩١.٥٣٥	٣.٣٧١.٧١٦	٣٦.٣٣٣
السادات	١٠٩	٥٣٢.٧٩٨	٩٢٦.٦٩٠	٦.٨٦٧
برج العرب	١١٨	٢٨١.٢٢٢	٢٩١.٤٠٣	٤.٩٥٣
الصالحية الجديدة	٣٣	٨٠.٥١١	٢٢٥.١٣٣	١.٤٠١
دمياط الجديدة	٨١	٥٥.٨١٣	٦٤.٩٨٧	١.٧٩١
بني سويف الجديدة	١٤	١.٠٠٩	٣.١٣٠	٢٨٨
بدر	٧١	٢٣٧.٥٧٨	١٠٧.٦١١	٢.٩٤١
النوبارية الجديدة	١٧	٢١.٤٢١	٩٧.٢٩٥	٤١٧
العبور	١٩	٢٩.٩٧٥	٦.٣٠٠	٤٦٩
الإجمالي	١.١٠١	٥.٠٨٠.٢٣٦	٦.٥٠١.٠٠٠	٧٠.٦٤٠

ج. الأزمة الاقتصادية العالمية والاقتصاد المصري

تتحدث أجهزة الإعلام والصحافة الحكومية ليل نهار حول صحة الاقتصاد المصري وإنجازاته العظيمة ونموه غير المسبوق. فالحكومة تزعم أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي المصري وصل إلى أكثر من ٥% عام ١٩٩٨، وأنه سيتخطى ٧% في عام ١٩٩٩ (٦١)، وأن هذه المعدلات العالية للنمو ستستمر في بدايات القرن الجديد، بل ستصل إلى قمم أعلى. وتضع الحكومة كل خططها الاقتصادية على أساس هذه التوقعات المتفائلة، فمشروع توشكى، ومشروع شرق العوينات، ومشروع خليج السويس وغيرها من الخطط الطموحة لن تكون ممكنة إلا في ظل نمو غير مسبوق للاقتصاد المصري.

ويعتمد التفاؤل الحكومي على توقعين أساسيين. الأول هو أن الاستثمارات الأجنبية والمحلية ستستمر في التدفق لشراء القطاع العام والاستثمار في البورصة وإقامة المشاريع الصناعية والزراعية، ويستند هذا التوقع على تطورات النصف الأول من التسعينات والتي شهدت أكبر تدفق للاستثمارات إلى ما يسمى بالأسواق الناشئة، أي البلدان حديثة التصنيع. وخبرة النصف الأول من التسعينات كانت تشير إلى أنه كلما تبنت الحكومات سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة كلما تدفقت عليها الاستثمارات.

وبالفعل، فحتى عام ١٩٩٧-١٩٩٨ كانت الاستثمارات الأجنبية تزداد بسرعة في السوق المصري، سواء في مجال شراء أسهم شركات القطاع العام أو في مجال المشاريع الصناعية، فقد ارتفع إجمالي الاستثمارات الأجنبية في مصر من حوالي ٦٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٩٤، إلى حوالي ٥ مليار جنيه مصري عام ١٩٩٧. (٦٢) وتظل توقعات الحكومة مركزة في استمرار بل وتزايد هذه التدفقات.

والتوقع الآخر هو الزيادة في قدرة الاقتصاد المصري على التصدير، فالمشاريع الزراعية العملاقة والمشاريع الصناعية الخاصة ستلعب في خطة الحكومة دورا رائدا في مضاعفة قيمة الصادرات المصرية. ويعتمد التوقعان (زيادة الاستثمارات وزيادة الصادرات) على خبرة بلدان جنوب شرق آسيا خلال التسعينات، وعلى تصور استمرار انتعاش وتوسع السوق العالمي.

ولكن هذه التوقعات تصطدم بالأزمة العنيفة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، وخاصة الأسواق الناشئة فيه. إن فهم ما يحدث في الاقتصاد العالمي اليوم يجعل توقعات وتصريحات الحكومة أقرب إلى الكوميديا أو الخيال العلمي منها إلى الواقع. فالحكومة تتحدث وكأن الاقتصاد المصري جزء من اقتصاد كوكبي آخر غير الأرض، ففي حين تنهار بلد تلو الأخرى في دوامة الأزمة والركود تتوقع الحكومة المصرية أن تظل وحدها في حالة انتعاش ونمو. لنلقي نظرة على ما يحدث في الاقتصاد العالمي وتأثيرات ذلك على الاقتصاد المصري في الفترة القادمة.

تتطور الأزمة الاقتصادية العالمية بسرعة مذهلة منذ نهاية ١٩٩٧، وتهدد بكوارث أعنف كثيرا من أكثر التنبؤات تشاؤما. وتشير التقديرات الحالية إلى أن حوالي ٥٠% من بلدان العالم في حالة ركود عنيف وانكماش اقتصادي. وإذا استمر الوضع كما هو عليه في اليابان وجنوب شرق آسيا وروسيا والبرازيل، وإذا انضم الاقتصاد الأمريكي إلى نادي الركود سيؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج العالمي الإجمالي في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ لأول مرة منذ ٦٠ عاما (٦٣)، وقد أصبحت التحليلات الاقتصادية لهذه الأسباب تتحدث عن إمكانية حدوث كساد عالمي كبير، ربما يكون أشد عنفا من الكساد الكبير في الثلاثينات.

وإذا نظرنا إلى الاقتصاد الياباني، وهو ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الأمريكي، نجده يدخل في مرحلة خطيرة من الأزمة، فقد انكمش الاقتصاد الياباني بنسبة ٣.٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٨ مما يؤدي إلى عواقب مدمرة على الصناعة اليابانية، فشركة تاو للحديد والصلب مثلا وهي من أكبر ثلاث شركات حديد في العالم أعلنت في نهاية ١٩٩٨ أنها

على وشك الإفلاس، مما يشكل أكبر فشل لشركة صناعية يابانية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد كانت التوقعات في بداية ١٩٩٨ تشير إلى أن الركود سيكون مركزا في القطاع المالي والتجاري ولكنه الآن انتشر سريعا إلى القطاع الصناعي وقد وصل معدل البطالة في اليابان إلى ٤.٥% حسب تقدير الحكومة اليابانية، ولكن هذه النسبة تصل إلى ١٠% إذا ما تم تحديدها بنفس المعايير الأوروبية والأمريكية. (٦٤) مثل آخر على سرعة تطور الأزمة هو ما يحدث لشركة هيتاشي العملاقة، فقد حققت هذه الشركة ٣.٤٨ مليار ين من الأرباح في ١٩٩٧، في حين حققت نفس الشركة في عام ١٩٩٨ خسائر تقدر بـ ٢٥٠ مليار ين، مما يعني إغلاق عشرات المصانع في اليابان ومئات المصانع في جنوب شرق آسيا. (٦٥)

وتهدد الأزمة التي اجتاحت جنوب شرق آسيا وأدت إلى انهيار اقتصادات إندونيسيا وتايلاند وماليزيا بإغراق الصين. فهناك ضغط شديد الآن على الحكومة الصينية لتخفيض قيمة العملة (الرينمنبي) بالنسبة للدولار. والمشكلة بالنسبة للحكومة الصينية هي أنه إذا لم تخفض قيمة العملة ستصبح صادرات الصين أغلى من صادرات الدول التي تم فيها تخفيض قيمة العملة إلى أقل من النصف مما يهدد بأزمة فائض إنتاج عميقة في الصين وبالتالي إلى ركود شديد. أما إذا تم تخفيض قيمة العملة ستكون النتيجة هروب واسع النطاق وسريع لرأس المال الأجنبي، وأيضا قطاعات من رأس المال الصيني خاصة التجاري والمالي، مما يهدد بانهيار اقتصادي شبيه بالذي حدث في تايلاند وإندونيسيا. (٦٦)

ولكن ماذا عن الاقتصاد الأمريكي وهو أكبر وأهم اقتصاد في العالم؟ لم تعد الطبقة الحاكمة الأمريكية تؤمن بإمكانية تجنب الأزمة العالمية، وقد أعلن آلان جرينبان، رئيس البنك المركزي الأمريكي، في سبتمبر ١٩٩٨ أن أمريكا لن يمكنها أن تبقى واحة رخاء في عالم يعاني من ضغوط شديدة ومتزايدة. وأكثر ما يهدد الاقتصاد الأمريكي الآن هو التطورات في أسواق المال في أمريكا اللاتينية، فمع نهاية ١٩٩٨ انخفضت البورصات في أمريكا اللاتينية بنسبة ٦٠%، وقد أثرت هذه التطورات بشكل مباشر في الاقتصاد الأمريكي، فأكثر من ٤٠% من الصادرات الأمريكية تذهب إلى أمريكا اللاتينية، والبنوك الأمريكية الكبرى أكثر ارتباطا بهذه المنطقة من ارتباطها بأسواق آسيا. (٦٧)

ولكن الشيء الذي يخيف الطبقة الحاكمة الأمريكية هو التطورات في البرازيل، فالبرازيل هي أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، وهي مسئولة عن ٤٥% من الناتج الإجمالي للقارة، وقد اضطرت الحكومة البرازيلية لتخفيض قيمة عملتها مما أدى إلى هروب واسع لرأس المال وانهيار العملة إلى أقل من ثلثي قيمتها، وقد رفعت الحكومة معدل الفائدة إلى ٥٠% في محاولة منها لإنقاذ العملة من المزيد من الانهيار، ولكن هذا الإجراء نفسه أدى إلى تضخيم العجز في الموازنة والذي وصل إلى أكثر من ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي، والوسيلة الوحيدة لتخفيض العجز والتي بدأت الحكومة في إتباعها هي تخفيض عنيف للإنفاق الاجتماعي ضاعف معدل البطالة وبدأت تخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

لقد بدأت دوامة الأزمة العالمية مع انهيار عملة البات التايلاندية في صيف ١٩٩٧، ولكن في ذلك الحين لم يكن أحد من المحللين البرجوازيين يتوقع تطور الأزمة بالسرعة والشمول اللذين رأيناهما خلال عام ١٩٩٨، فالكل كان يكتب عن أزمة مالية مؤقتة سيتم تجاوزها خلال عدة أشهر ويتم بعدها العودة إلى النمو السريع. إن التحليل الماركسي وحده هو القادر على الفهم المعمق للأزمة وطبيعتها، وبالتالي هو القادر على التنبؤ بتطوراتها، فانفجار الأزمة في آسيا وانتشارها عالميا يمكن فهمه من خلال دورة الركود والانتعاش التي كتب عنها ماركس ومشكلات فائض الإنتاج التي تخلقها هذه الدورة.

كان اقتصاد جنوب شرق آسيا واليابان قد شهد نموا إنتاجيا سريعا في العقود الثلاثة الماضية، وقد أدى هذا النمو إلى تحولات واسعة النطاق، فقد أصبحت بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة مراكز صناعية رأسمالية متطورة، وقد ميز تطور

الرأسمالية الصناعية في هذه البلدان اعتمادها الشديد على النمو التصديري، فاستطاعت أن تخلق لنفسها مكانا في السوق العالمي وأن تتحرك سريعا من الصناعات الأولية مثل النسيج والملابس إلى صناعات الحديد والصلب والسفن والإليكترونات والسيارات. ولكن هذا النمو اعتمد كليا على وجود سوق عالمي قادر على استيعاب هذه السلع المتزايدة، وهذا يعني أن أي انكماش لهذا السوق يؤدي إلى أزمة فائض إنتاج. وقد ظهرت بوادر هذا الانكماش في مارس ١٩٩٧ في كوريا الجنوبية عندما أفلست شركة هانبو العملاقة للحديد والصلب وشركة كيا للسيارات. وكلما تفاقمت أزمة فائض الإنتاج كلما اضطر الرأسماليون لتخفيض أسعار السلع، وقد انخفض مثلا سعر المكونات الإليكترونية بنسبة ٨٠% خلال عام ١٩٩٨.

كان التوسع الاقتصادي في اليابان شديد الاعتماد على قروض ضخمة من البنوك، وعندما أدى فائض الإنتاج إلى انهيار الأرباح لم تعد الشركات قادرة على دفع ديونها مما أدى إلى بداية سلسلة الانهيار المالي ومنه إلى أزمة اقتصادية معممة. وقد أدت الأزمة اليابانية وانهيار اقتصاد شرق آسيا إلى خفض الطلب على المواد الخام الأساسية وأهمها البترول الذي انهارت أسعاره سريعا رغم محاولات الأوبك لإنقاذها. وأدى انهيار أسعار البترول إلى تعميق الأزمة في روسيا، وفي بلدان أمريكا الجنوبية المعتمدة على تصدير البترول.

إن العوامل الأساسية التي تعمق الأزمة العالمية الحالية هي أن النظام المالي أصبح عالميا، وحرية الحركة لرأس المال المالي أصبحت أحد أهم سماته، وهذا يعني أن تحريك الاستثمارات المالية من المناطق منخفضة الربحية إلى المناطق مرتفعة الربحية يحدث بشكل سريع ولا يمكن التحكم فيه، وقد شهدنا الهروب السريع وغير المسبوق لرأس المال المالي من أسواق جنوب شرق آسيا المنهارة إلى أسواق أوروبا وأمريكا الأقل تأزما خلال ١٩٩٨.

وإذا نظرنا إلى الأزمة الحالية بشكل تاريخي سنجد أن هناك ميل لانخفاض معدل الربح منذ أوائل السبعينات، وقد أدى هذا إلى فترات انتعاش قصيرة جدا وضعيفة يعقبها فترات ركود عنيفة، وفشل الرأسمالية في رفع معدلات الربح بشكل كافي يعني تكرار لفترات الركود العنيفة. ونحن الآن في بدايات رابع ركود عالمي منذ بداية السبعينات (٧٣/٧٤، ٨١/٨٢، ٩١/٩٢) وكل المؤشرات توضح أنه سيكون أعنف ركود، وهناك احتمالات تحوله إلى كساد عظيم مثل الذي شهده النظام العالمي في الثلاثينات.

وإذا عدنا إلى الاقتصاد المصري فنجد النظام يدعي أنه استطاع بسياساته الحكيمة أن يجنب الاقتصاد المصري الدخول في الأزمة، والنظام يعتمد في زعمه على أن معدل النمو للاقتصاد المصري ما زال بالإيجاب (بين ٣% و ٥%) ومعدل التضخم لم يزد عن ٥% في السنوات الثلاث الماضية، ولم يضطر النظام حتى الآن إلى تخفيض قيمة الجنيه، وهذه كلها حقائق ولكنها حقائق تشير ليس إلى عبقرية سياسات النظام ولكن إلى كون النظام قد فشل في الفترة السابقة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحويل مصر إلى بلد صناعية مصدرة. فإذا قلنا أن الأزمة في بلدان جنوب شرق آسيا هي أزمة فائض إنتاج فهذا الفائض هو نتيجة النمو السريع السابق لصناعة وصادرات هذه البلدان. ولكن نحن والحمد لله لم يحدث لدينا أي نوع من النمو في الصادرات (نسبة الصادرات المصرية من إجمالي التجارة العالمية انخفض من ٠.٢٧% إلى ٠.١% ما بين ١٩٧٠ و١٩٩٧). (٦٨) وبالتالي فلم يشكل انكماش الطلب في السوق العالمي أي ضغط يذكر على الاقتصاد المصري.

ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أن الاقتصاد المصري، كما يزعم النظام، سيظل خارج نطاق الأزمة بل على العكس من ذلك، فسوف تكون آثار الأزمة العالمية شديدة العنف على الاقتصاد المصري في الحقبة القادمة، وهذا لعدة أسباب:

أولاً: إن كل خطط النظام في الاستثمار معتمدة على دخول مكثف للاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد المصري سواء في الأسواق المالية أو في المشاريع الكبرى، ولكن هناك اليوم هروب واسع النطاق من كل الأسواق الناشئة والسوق المصري لن يكون الاستثناء.

ثانياً: إن استمرار انخفاض سعر البترول يشكل كارثة بالنسبة للاقتصاد المصري، فهناك ثلاثة مصادر أساسية للعملة الأجنبية تعتمد عليها الدولة، الأول هو تصدير البترول (٦٠% من الصادرات)، والثاني رسوم قناة السويس، والثالث هو عائدات المصريين العاملين في الخليج، وهذه المصادر الثلاث معتمدة بالطبع على اقتصاد البترول، وانخفاض سعر البترول يعني تقليصا لهذه المصادر الثلاثة.

ثالثاً: يشكل هذا التقليص بدوره ضغطا مضاعفا على الحكومة المصرية لتخفيض قيمة الجنيه، فالبنك المركزي يحافظ على قيمة الجنيه بالنسبة للدولار من خلال احتفاظه بمخزون ضخم من الدولارات واستخدام هذا المخزون لشراء الجنيهات المصرية لإبقائها عند نفس قيمتها بالنسبة للدولار.

رابعاً: على الرغم من صغر حجم الصادرات المصرية، خاصة الصناعية منها، فالحكومة معتمدة على خطة تحويل الاقتصاد المصري نحو التصدير كحل وحيد لتنشيط الرأسمالية الصناعية في مصر. فالسوق المحلي محدود للغاية وينكمش سريعا بسبب سياسات التكيف الهيكلي، ولكن فرص زيادة التصدير أصبحت معدومة في الفترة القادمة، ليس فقط لأن السوق العالمي ينكمش ولكن أيضا لأن دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية اضطرت لتخفيض قيمة عملاتها لأقل من النصف في كثير من الحالات، وبالتالي أصبحت سلعها أرخص كثيرا مما كانت عليه من قبل، فكيف يمكن للسلع المصرية أن تكون منافسة اليوم وهي لم تكن قادرة على ذلك حتى بالأسعار القديمة؟!

خامساً: إن كل المشروعات العملاقة التي تقوم بها الدولة اليوم من موانئ في خليج السويس إلى مشاريع صناعية وزراعية ضخمة في توشكى، ومشروعات سياحية واسعة النطاق في سيناء والساحل الشمالي، كل هذه المشروعات تعتمد تماما على توقعات نمو طويل المدى في الاقتصاد المصري والعالمي، فالموانئ تعتمد على زيادة في التجارة العالمية (خاصة بين جنوب شرق آسيا وأوروبا) وهو ما ينخفض بشكل غير مسبوق اليوم. والمشروعات الزراعية تعتمد على زيادة الطلب العالمي على منتجاتها ونفس الشيء بالنسبة للسياحة. إن الاندماج في الاقتصاد العالمي وهو في لحظة كساد سيعني تحول كل هذه المشروعات إلى مدن أشباح، وسيعني أيضا انهيار البنوك التي قامت بتمويلها.

سادساً: هناك انهيار عام في أسعار السلع الأساسية عالميا، وهذا يشمل البترول والمنتجات الزراعية والمعادن التي انخفضت أسعارها بنسب تتراوح بين ٥٠ و ٧٠% خلال التسعينات. (٦٩) وهذا التطور يحدث في نفس الوقت الذي تقوم فيه الحكومة بتحرير أسعار المنتجات الزراعية. أي أن الحكومة تترك الفلاح حرا أمام السوق العالمي المنهار، وهذا لن يعني إلا الجوع لقطاعات واسعة من الفلاحين الفقراء في الفترة القادمة.

إن مدى تأثير هذه العوامل سيعتمد بالطبع على مدى العمق الذي ستصل إليه أزمة الاقتصاد العالمي ، ولكن في كل الحالات ستحاول الرأسمالية إجبار جماهير العمال والفلاحين على دفع ثمن الأزمة. إن التحولات الاقتصادية سيكون لها تأثيرات ضخمة على الصراع الطبقي عالميا ومحليا، سنحاول في الجزء المتبقي من هذا المقال رصد أهم تطورات الصراع الطبقي وطبيعة مرحلته الحالية عالميا ومحليا.

التحولات الاقتصادية والصراع الطبقي

إن مصر ليست معزولة عن النظام الرأسمالي العالمي، بل هي جزء لا يتجزأ من هذا النظام، ولا يمكن فهم تحول مصر من نظام رأسمالية الدولة إلى نظام السوق الحر إلا بفهم التحولات الجارية في النظام العالمي، وكذا لا يمكن فهم ما حدث من تغييرات ويحدث من تغييرات في الصراع الطبقي في مصر إلا من خلال وضع هذه التغييرات في سياقها العالمي.

كانت الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الستينات فترة ازدهار نظام رأسمالية الدولة على النطاق العالمي، وقد أدى هذا الازدهار إلى حالة هدوء نسبي في الصراع الطبقي عالميا، فقد سمحت معدلات النمو الاقتصادي وسيطرة وتدخل الدولة في الشرق والغرب، وحتى في رأسماليات الدول حديثة التحرر من الاستعمار، بهيمنة غير مسبوقة للأحزاب الإصلاحية على الحركات العمالية.

في الغرب كانت الهيمنة للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والستالينية، وفي الشرق لم تكن الهيمنة للستالينية فقط من خلال القمع العنيف بل أيضا من خلال تحسين ملموس ومستمر في مستوى معيشة قطاع كبير من العمال. وقد كانت هناك استثناءات هامة لهذه الهيمنة في الانفجارات العمالية في بولندا وألمانيا الشرقية ١٩٥٣، وفي الثورة المجرية ١٩٥٦، ولكن الستالينية استطاعت أن تقمع هذه المحاولات دون تحولها إلى موجات ثورية تهدد الطبقة الحاكمة في روسيا.

أما في بلدان ما يسمى بالعالم الثالث، والبلدان حديثة التحرر من الاستعمار، كانت الهيمنة للحركات الوطنية البرجوازية الصغيرة بأطروحاتها الإصلاحية على الحركة العمالية، وكانت الهيمنة ذات طابع متشابه بين البلدان المختلفة رغم تنويعاتها على المستوى الشكلي (الماوية، الناصرية، الاشتراكية الإفريقية، الخ).

بدأ الانتعاش الاقتصادي العالمي والذي كان أساس قدرة الأحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الإصلاحية على الهيمنة على الحركات العمالية، في الانحسار مع نهاية الستينات، وظهرت شروخ واضحة في سيطرة الأحزاب الإصلاحية ونشأت في الغرب حركات طلابية راديكالية خارج نطاق الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والستالينية، وشهدت فرنسا في مايو ١٩٦٨ أكبر إضراب عام في التاريخ، حيث أضرب أكثر من ١٢ مليون عامل، والجدير بالذكر أن العام السابق للإضراب كان عاما بلا أي أحداث عمالية تذكر .

وتصاعد الصراع الطبقي مع بداية السبعينات حيث دخل الاقتصاد العالمي أعنف أزمة له منذ الثلاثينات، وتطورت موجات الإضرابات العمالية إلى تحركات عمالية واسعة النطاق. ونمت معها تنظيمات يسارية راديكالية على يسار الأحزاب الستالينية، وبدا الأمر وكأن الثورة على الأبواب، فكل شهر يشهد إضرابات ومظاهرات أكبر وأكثر تأثيراً، مثل احتلال المصانع في تورينو وميلانو، وإسقاط عمال المناجم للحكومة في بريطانيا، والإطاحة بالديكتاتورية الحاكمة في البرتغال، وإقامة سلطة مزدوجة تهدد بالفعل بالتحول إلى ثورة عمالية، ومثل انهيار الأنظمة الديكتاتورية في اليونان وأسبانيا تحت ضغط الحركة الجماهيرية.

ولم تكن بلدان أوروبا الشرقية والعالم الثالث خارج نطاق المد في الصراع الطبقي، حيث انتشرت المظاهرات والإضرابات. ولعل أهم أحداث الشرق كانت انتفاضة براج ١٩٦٨ والتي لم يستطع قمعها إلا الدبابات الروسية، وفي المكسيك قامت مظاهرات لم يشهد مثلها منذ الثورة المكسيكية، وفي تشيلي تصاعدت الحركة العمالية وأتت بالحزب الاشتراكي للسلطة بزعامة سلفادور الليندي.

ولكن الصعود الذي شهده الصراع الطبقي عالميا لم يؤد في نهاية الأمر إلى ثورات عمالية ناجحة، واستطاعت الرأسمالية أن تعيد الاستقرار إلى غالبية المراكز الرئيسية للتراكم الرأسمالي رغم استمرار الأزمة. وقد تمكنت الرأسمالية من ذلك من خلال مساعدة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والستالينية، فهذه الأحزاب تمكنت من تجاوز صدمة الحركات الاحتجاجية العفوية واستيعاب الحركات العمالية التي كانت قد بدأت في الاستقلال عنها، هذا الاستيعاب تم من خلال تغيير الشعارات والتكتيكات قصيرة المدى في اتجاه يساري. وقد نجحت عملية الاستيعاب الإصلاحي للصعود العمالي بسبب الضعف النسبي لليسار الثوري، فعلى الرغم من ظهور ونمو العديد من المنظمات الثورية في تلك الفترة ظلت هذه المنظمات صغيرة وقليلة الخبرة مقارنة بالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والستالينية ذات التراث الطويل ومئات الآلاف من الأعضاء والجذور القوية في النقابات العمالية، وبالتالي فلم تستطع المنظمات الثورية أن تقدم بديلا حقيقيا أمام الحركة العمالية الصاعدة.

ومع انحسار المد في نهاية السبعينات بدأ اليمين في هجومه المضاد على الطبقات العاملة – ريجان في أمريكا، وتاتشر في بريطانيا، وأحزاب المسيحيين الديمقراطيين في ألمانيا وإيطاليا. واستطاع اليمين بمساعدة الاشتراكية الديمقراطية والستالينية انتزاع عدد من المكاسب التي كانت الحركة العمالية قد حصلت عليها. ولكن اليمين لم يستطع في هجمة الثمانينات في أوروبا وأمريكا أن يدمر الحركة العمالية كما كان يهدف، ولم يستطع أيضا أن يخفض الأجور بشكل حقيقي، ففي بريطانيا مثلا لم تنخفض الأجور الحقيقية طوال فترة حكم المحافظين.

وشملت إعادة الاستقرار الرأسمالي وهيمنة اليمين على بلدان العالم الثالث، ففي المكسيك استطاع الحزب القومي الحاكم إعادة سيطرته بعد الانفجارات الطلابية والعمالية الكبرى فيما بين ١٩٦٨ ومنتصف السبعينات، في تشيلي قضى انقلاب بينوشيه على اليسار والحركة العمالية في ١٩٧٣، تلك الحركة التي ظلت في حالة تصاعد منذ أواخر الستينات.

ومع بداية التسعينات دخل العالم مرحلة سياسية جديدة، فالأزمة الاقتصادية ازدادت عمقا وانهار الاتحاد السوفييتي وأنظمة الكتلة الشرقية، آخذين معهم الأحزاب الستالينية الكبرى في الغرب، وأدى عمق الأزمة الرأسمالية وتزايد البطالة ومحاولة الطبقات الحاكمة الهجوم المباشر على مكتسبات الطبقات العاملة إلى اشتداد الأزمة السياسية. ونجد الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الدول الأوروبية الرئيسية فاشلة في تقديم أي إصلاحات تذكر، ولم تعد قادرة على تحقيق أي من الوعود الانتخابية التي تطرحها على الطبقات العاملة، وقد أصبحت بالفعل حركة إصلاحية بدون إصلاحات. وعلى الرغم من وصول أحزاب اشتراكية ديمقراطية إلى الحكم من جديد في فرنسا وبريطانيا وألمانيا، إلا أن هذه الأحزاب قد أصبحت مفلسة تماما وسرعان ما ينكشف إفلاسها أمام جماهيرها عندما تبدأ في سحب وعودها وتنفيذ برامج التقشف والهجوم على مصالح العمال، فقد أخذت هذه الأحزاب على عاتقها تنفيذ ما لم تستطع تنفيذه أحزاب اليمين في الثمانينات.

وفي ظل الإفلاس السياسي للأحزاب الإصلاحية ولأحزاب اليمين المحافظ بدأت الحركات العمالية في الصعود من جديد، فقد شهدت ألمانيا منذ ١٩٩٢ أكبر إضرابات فيها منذ وصول هتلر إلى الحكم في ١٩٣٣، وفي فرنسا شهد شتاء ١٩٩٥ أكبر إضرابات ومظاهرات عمالية منذ ١٩٦٨، وفي إيطاليا أيضا أعقبت انهيارات الأحزاب التقليدية (المسيحيين الديمقراطيين والاشتراكيين) أكبر مظاهرات عمالية منذ أوائل السبعينات، وفي أمريكا بدأت الحركة العمالية في استعادة نشاطها بإضرابات كبرى ناجحة في صناعة السيارات وقطاع البريد وغيرهما.

إن أهم ما يميز الصعود الحالي للحركات العمالية في الغرب هو أنه يحدث في ظروف فراغ سياسي شديد بسبب انهيار الأحزاب الستالينية وتحول الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية نحو اليمين، ففي السبعينات استطاعت هذه الأحزاب استيعاب الحركات

العمالية والقضاء عليها تدريجيا، ولكن اليوم لم يعد لديها هذه القدرة. وهذه مسألة في غاية الأهمية، فلأول مرة هناك صعود واضح في الصراع الطبقي في ظل ضعف غير مسبوق للإصلاحية بجناحيها. ولم تقتصر المرحلة الجديدة على البلدان الرأسمالية المتقدمة، ففي العالم الثالث بدأت الكثير من النظم والأحزاب الوطنية في التأزم والانهيار بعد أن كانت قادرة سابقا على السيطرة شبه الكاملة على الحركات الجماهيرية. وقد تزامن ذلك مع صعود جديد لحركات عمالية وفلاحية لم يعد من الممكن خداعها بالتحرر الوطني وشعارات الوحدة الوطنية القديمة، وظهرت مثل هذه التحولات في الهند حيث انهارت سيطرة حزب المؤتمر وتصاعدت حركات احتجاجية واسعة النطاق وتصاعد أيضا اليمين المتطرف، وفي المكسيك يشهد الحزب الحاكم أزمات وضغوط متزايدة، وتصاعدت حركة فلاحيه مسلحة تهدد بخلق مد ثوري جديد في أمريكا اللاتينية بأسرها. وفي كوريا الجنوبية تنهار سريعا كل الأشكال القديمة الحاكمة وتنمو أكثر الحركات العمالية تنظيما ونضالية في آسيا. وقد رأينا خلال العام الماضي بداية العواقب السياسية للأزمة الاقتصادية العنيفة التي اجتاحت جنوب شرق آسيا ورأينا في إندونيسيا حركة جماهيرية ضخمة أطاحت بحكم الديكتاتور سوهارتو.

إذن فنحن في مرحلة جديدة من الصراع الطبقي عالميا. لقد انتهت فترة الجذر التي بدأت مع نهاية السبعينات، وقد دخلنا في مرحلة انتقالية تتميز بصعود في الصراع الطبقي واشتداد الأزمات الاقتصادية، وبداية انهيار المؤسسات الاستيعابية الإصلاحية من أحزاب اشتراكية وشيوعية وقومية. وتتميز أيضا هذه المرحلة بتفجر الحركات الجماهيرية العفوية من جانب وصعود الحركات اليمينية المتطرفة والفاشية من الجانب الآخر.

يمكننا الآن بعد عرض تحولات الاقتصاد المصري منذ الخمسينات، وعرض الإطار العالمي للأزمة الاقتصادية وتطور الصراع الطبقي أن نلخص تأثير هذه التحولات والتطورات على مجرى الصراع الطبقي في مصر.

كانت فترة الخمسينات وحتى منتصف الستينات فترة هيمنة شبه كاملة من قبل الناصرية على الحركة العمالية وعلى الريف المصري، ولم يكن ذلك بالقمع وحده، فقد أعطت الدولة للعمال بعض الحقوق والامتيازات الهامة مقابل هيمنتها السياسية الكاملة، وفي الريف خلق الإصلاح الزراعي وضعا مجمدا مكن السلطة الناصرية من السيطرة شبه الكاملة، (وقد تعاملت أجهزة القمع مع كل الاستثناءات بوحشيتها المعتادة)، ولكن، وكما أوضحنا في هذا المقال، فمع منتصف الستينات دخل النظام في أزمة اقتصادية حادة، وفشلت الخطة الخمسية الأولى، ومع الهزيمة الفاضحة في ١٩٦٧، ظهرت شروخ كبرى في الهيمنة الناصرية وبدأت في ١٩٦٨ تحركات عمالية وطلابية في الانفجار.

وفي منتصف السبعينات تصاعدت الحركة العمالية تصاعدا سريعا تتوج في انتفاضة ١٩٧٧، والتي أدت إلى تأجيل سياسات التحرير الاقتصادي، ولكن بسبب غياب اليسار الثوري من جانب وقدرة النظام الاستيعابية من خلال المؤسسات الناصرية التي كانت لا تزال في حوزته من الجانب الآخر، تمكن النظام من السيطرة على الموقف وحافظ على الجوانب الأساسية من القوانين الناصرية من إصلاح زراعي وقطاع عام وقانون عمل، متجنبا أي مواجهة مباشرة مع الطبقة العاملة الصناعية ومع الفلاحين الفقراء. ولكنه باشر هجوما غير مباشر من خلال وقف التعيينات في القطاع العام والتقليل من ميزانيات التعليم والصحة، والرفع التدريجي للدعم على السلع الأساسية ووقف جميع أشكال الاستثمار العام في محافظات الصعيد. وقد ساعد النظام كما رأينا الارتفاع الحاد في أسعار البترول في التمكن من تأجيل سياسات التحرير الاقتصادي.

كانت نتيجة هذه السياسات منذ أواخر السبعينات وحتى بداية التسعينات هدوءا نسبيا للصراع الطبقي على المستوى العمالي وفي الريف مع صعود سريع للحركة الإسلامية التي استفادت من غياب اليسار وانتشار البطالة والإفقار الشديد لمحافظات الصعيد.

إذن فقد كانت تلك الفترة شديدة التناقض، هجوم شديد من قبل الدولة ورأس المال على الفقراء ولكن بدون المساس بمؤسسات رأسمالية الدولة (القطاع العام، والإصلاح الزراعي)، وهدوء نسبي للحركة العمالية وحالة جمود في الريف في تزامن مع صعود سريع لحركة إسلامية مسلحة في الجنوب وفي القطاعات المهمشة في المدن.

ولكن مع بدايات التسعينات بدأ هذا الوضع المتناقض في التغيير، ويمكننا تلخيص محاور هذا التغيير كالتالي:

كما أوضحنا في مكان آخر من هذا المقال، أصبح واضحا مع بداية التسعينات أنه لم يعد من الممكن الاستمرار في تأجيل الإصلاحات الاقتصادية، فانهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية وتحول كل تلك الدول إلى السوق ونجاح الصين في كسب أرضية واسعة في السوق العالمية وتفاقم الأزمة الرأسمالية في مصر، كان يعني أن الوقت لم يعد في صالح الرأسمالية المصرية، وأصبحت الإصلاحات الاقتصادية مسألة حياة أو موت. وبدأت الدولة في الهجوم المباشر على الطبقة العاملة الصناعية من خلال البيع السريع للقطاع العام، والتحضير الفعلي لتغيير قوانين العمل الناصرية ، وإلغاء كل الحقوق والامتيازات الباقية منذ الستينات، وبذلك بدأ بالفعل هدم الأساس المادي لقدرة النظام البرجوازي على استيعاب الطبقة العاملة والهيمنة عليها سياسيا.

وفي الريف أيضا تحركت الدولة سريعا منذ نهاية الثمانينات للقضاء على الوضع القائم الذي كان الإصلاح الزراعي قد خلقه، أولا من خلال تحرير أسعار المحاصيل الزراعية وخروج الدولة من عملية الإنتاج الزراعي، وإلغاء كافة أشكال الدعم للفلاحين في السماد والبذور والميكنة والائتمان، وأخيرا بإلغاء قوانين الإيجارات الزراعية. ومن خلال هذه السياسات دمرت الدولة بأيديها الاستقرار الطبقي النسبي في الريف، والذي ظل قائما منذ الناصرية، وكان يشكل أحد المحاور الأساسية التي كان النظام يعتمد عليها في الحفاظ على الاستقرار وولاء الريف له.

إن الدولة تقوم بعملية تفكيك منظم وسريع لأسس الاستقرار الطبقي في مصر، وبالتالي تفتح الأبواب لمرحلة جديدة من الصراع، ولكن هذه المرحلة الجديدة ليست بالطبع صعودا مباشرا وواضحا للحركة العمالية مثلا أو لحركة فلاحيه متصاعدة ومستمرة. إن الأمر أكثر تعقيدا من ذلك، فأولا تؤدي التحولات الاقتصادية التي وصفتها هذه الدراسة إلى تحول هام في بنية الطبقة العاملة يجب أن يؤخذ في الاعتبار عندما نتحدث عن تحولات في مستوى الصراع الطبقي، فهناك تقليص شديد في حجم العمالة في القطاع العام من خلال تصفية كاملة لبعض الوحدات والتخلص مما يسمى بالعمالة الزائدة في وحدات أخرى من أجل بيعها، وذلك من خلال المعاش المبكر، وما يتم تصفيته في واقع الأمر هو الجيل الأكثر خبرة في العمل النقابي والمطلبي، ولكنه أيضا الأكثر محافظة وارتباطا بالتنظيم النقابي الأصفر والأعلى أجرا وحوافز، أما بقية العمال الذين سيظلون في المصانع بعد بيعها فسوف يتم تكثيف استغلالهم بشكل غير مسبوق، فهم الأصغر سنا، والأقل خبرة في العمل النقابي والمطلبي، ولكنهم الأكثر غضبا والأقل تأثرا وارتباطا بالحركة النقابية الصفراء.

تخلق هذه التحولات في مصانع وشركات القطاع العام وضعا متناقضا في الحركة العمالية، فمن جانب هناك غضب متزايد في قطاع واسع من العمال ولكن نفس هذا القطاع ليس لديه الخبرة أو التواصل مع الحركة العمالية السابقة، وبالتالي فهو غير قادر حتى الآن على بلورة شكل منظم وفعال للتعبير عن هذا الغضب، ويظهر هذا الوضع المتناقض بوضوح في التحركات العمالية منذ أواخر الثمانينات، فكلها تقريبا تتسم بالابتعاد عن اللجان النقابية، وبتصاعد غاضب ومتفجر للصراع، وتكون قيادات هذه التحركات سواء كانت إضرابات أو اعتصامات قيادات شابة لا علاقة لها بالجيل القديم من النقابيين ولكن سرعان ما يتم احتواء هذه التحركات بسبب قلة الخبرة والتنظيم.

أما المحور الثاني للتحول في بنية الطبقة العاملة فهو التطور السريع للقطاع الخاص الصناعي، والذي عرضنا تفاصيله في هذا المقال، فهناك في المدن الصناعية الجديدة طبقة عاملة صناعية جديدة في تشكيلة واسعة من الصناعات الثقيلة والخفيفة من صناعة الحديد والصلب والسيارات إلى الإليكترونيات والنسيج والملابس. هذا القطاع الجديد من الطبقة العاملة المصرية يتميز بكونه غير مرتبط بالبيروقراطية النقابية الحكومية بل أن الغالبية العظمى منهم غير منتمين لأي تشكيلات نقابية، ويتميز أيضا بوجود قطاع واسع من العمال المتعلمين ليست لهم الروابط الريفية التي لعبت تاريخيا دورا معرقلا لتطور الحركة العمالية في القطاع العام.

وظروف العمل في القطاعات الصناعية الجديدة تختلف نوعيا عن القطاع العام القديم، فمعدل الاستغلال أعلى بكثير والامتيازات والحقوق تكاد تكون معدومة، وقدرة الإدارات على استيعاب المطالب العمالية محدودة جدا، فالمنافسة شديدة ولا تسمح بأي تنازل للعمال.

إن التحولات الاقتصادية التي وصفناها أعلاه تأتي في سياق دمج الاقتصاد المصري سريعا في رأسمالية عالمية تتسم بالأزمات والتقلبات العنيفة، وفي ذات الوقت تقوم الدولة البرجوازية بتفكيك كل آليات الاستيعاب الطبقي التي كان استقرارها وهيمنتها تعتمدان عليها في الماضي، وتقوم بهجوم مباشر على كافة قطاعات الجماهير من عمال وفلاحين فقراء.

وتخلق هذه الظروف تصاعدا سريعا في الغضب والاحتجاج الجماهيري، ولكن هذا الغضب والاحتجاج لم يأخذ بعد أشكالا منظمة ومتواصلة ولم يزل يأخذ شكل الانفجارات الجزئية والمتفرقة، وهذا بسبب التحولات السريعة الجارية في بنية الطبقة العاملة من جانب، وبسبب الفراغ السياسي الرهيب الذي تعاني منه الحركات الجماهيرية اليوم.

إن المرحلة التي نمر بها اليوم هي مرحلة انتقالية، لقد انتهى عهد الاستيعاب والاستقرار الطبقي، ولم تتبلور بعد مقاومة جماهيرية منظمة، وهذه المرحلة الانتقالية تحدث في ظل فراغ سياسي شديد. إن هذه الظروف تتيح فرصة تاريخية لصعود الاشتراكية، ولكن هذه الفرصة لن تظل مطروحة لفترة طويلة، فإذا لم يستفد الاشتراكيون من هذه الفرصة فسرعان ما سيملأ الفراغ بتيارات برجوازية صغيرة تحرف الحركات الجماهيرية عن المسار الاشتراكي.

الـــهـوامـش

١. نايجل هاريس، نهاية العالم الثالث، لندن، ص٤١
٢. جون واتربري، مصر ناصر والسادات، برينستون، ص٥٩
٣. المصدر السابق، ص٦٠
٤. المصدر السابق، ص٦٣
٥. المصدر السابق، ص٦٥
٦. روبرت مابرو، الاقتصاد المصري، القاهرة، ص١٠٠
٧. المصدر السابق، ص١٠٩
٨. المصدر السابق، ص١١٦،١١٥
٩. المصدر السابق، ص١١٦
١٠. المصدر السابق، ص١١٦
١١. واتربري، ص٢٦٧،٢٦٦
١٢. مابرو، ص١٢٤
١٣. واتربري، ص٧٤
١٤. المصدر السابق، ص٨٦،٨٥
١٥. المصدر السابق
١٦. مابرو، ص١٢٣
١٧. واتربري، ص٩٣
١٨. المصدر السابق
١٩. المصدر السابق، ص٩٥
٢٠. المصدر السابق، ص٩٥-٩٧
٢١. المصدر السابق، ص٩٩
٢٢. إليا حارك، سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة
٢٣. المصدر السابق
٢٤. هبة حندوسة، العمالة والإصلاح الهيكلي في التسعينات، القاهرة
٢٥. واتربري، ص١٩٩
٢٦. المصدر السابق، ص٢٠٠
٢٧. حارك، ص٦٤
٢٨. سامر سليمان، الرأسمالية الصناعية في مصر، ص١٤
٢٩. مني قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، ص٢٤،٢٣
٣٠. حارك، ص٣٥
٣١. المصدر السابق
٣٢. قاسم، ص٤٩،٤٨
٣٣. المصدر السابق، ص٤٩
٣٤. المصدر السابق، ص٧٢

٣٥. المصدر السابق، ص١٠٠،٩٩
٣٦. المصدر السابق، ص١٠٤،١٠٣
٣٧. المصدر السابق، ص١٢٧،١٢٦
٣٨. جريدة العالم اليوم
٣٩. محمد أبو مندور، دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية، القاهرة، ص١٧
٤٠. ليمان فلتشر، زراعة مصر في زمن الإصلاح، ولاية أيوا، ص٥٥
٤١. [١]المصدر السابق
٤٢. المصدر السابق، ص٦٧،٦٦
٤٣. المصدر السابق
٤٤. أبو مندور، ص٢٤
٤٥. المصدر السابق، ص٨٥
٤٦. فلتشر، ص٦٦
٤٧. المصدر السابق
٤٨. المصدر السابق
٤٩. أبو مندور، ص٣٦-٤١
٥٠. المصدر السابق،٤٦
٥١. المصدر السابق، ص٢٩
٥٢. سليمان، ص١٧
٥٣. المصدر السابق، ص١٨
٥٤. المصدر السابق، ص٢٠،١٩
٥٥. المصدر السابق، ص٢٧،٢٦
٥٦. المصدر السابق، ص٣٠،٢٩
٥٧. [١] المصدر السابق، ص٤٥
٥٨. المصدر السابق
٥٩. المصدر السابق
٦٠. المصدر السابق
٦١. جريدة الأهرام
٦٢. بيان مركز معلومات الهيئة العامة للاستثمار
٦٣. جريدة الفينانشال تايمز البريطانية
٦٤. المصدر السابق
٦٥. مجلة الإيكونومست البريطانية
٦٦. المصدر السابق
٦٧. المصدر السابق
٦٨. بيانات التجارة العالمية للبنك الدولي
٦٩. جريدة الجارديان ويكلي البريطانية